مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (٤)، ص ص ١٥١٩-١٦٢٣، (شوال ١٤٣٦هـ/يوليو ٢٠١٥م)

الموازنة بين منهج أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين في الحكم على الحديث من خلال دراسة حديث «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»

د. عصام بن عبد الله السناني
أستاذ مساعد في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

ملخص البحث. هذا البحث يتعرض لبيان منهج أئمة النقد الكبار المتقدمين في الحكم على الحديث مقارنًا بمنهج من يخالفهم في هذا المنهج ممن عرف بالتساهل في الحكم على الأحاديث دون مراعاة للقواعد التي تتابع عليها هؤلاء الأئمة بالنظر لأحوال السند والمتن حتى رفع بعضهم الأحاديث التي لا أصل لها إلى مرتبة إثبات الأصل، ثم لمرتبة الحسن بل الصحة، وقد اخترت حديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» كنموذج لهذا المبحث؛ لأنه قد اختلف في الحكم عليه حتى وصف بجميع مراتب الحديث المعروفة: موضوع، وله أصل لكنه ضعيف، وحسن، وصحيح.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. . وبعد. فهذا بحث بعنوان: (**الموازنة بين منهج أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين في الحكم على الحديث من خلال دراسة حديث «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»**)، وقد سلكت في هذا البحث خطة تتكون من: مقدمة، ومبحثين، ثم خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

– **فالمقدمة تشتمل** على:

أهمية البحث. أهداف البحث. ملخص البحث. مشكلة البحث. منهج البحث. إجراءات البحث. الدراسات السابقة.

– وأما المبحثان فهما:

الفصل الأول: تحديد مصطلح أئمة النقد المتقدمين والواجب تجاهه، وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** تعريف مصطلح أئمة النقد المتقدمين، وأئمة النقد المتأخرين.
- **المبحث الأول:** ذكر بعض أئمة النقد المتقدمين وفضل علمهم.
- **المبحث الثاني:** الواجب سلوكه تجاه منهج أئمة النقد المتقدمين.

الفصل الثاني: دراسة حديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا».

- تخريج الحديث.
- الحكم على الحديث.
- الموازنة بين المنهجين:
- **ثم خاتمة البحث،** وتشتمل على:

أ) أهم النتائج. ب) التوصيات.

أهمية البحث

هذا البحث يناقش قضية من أهم قضايا علم السنة النبوية في العصور المتأخرة، إلا وهي الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين من أئمة النقد، وتنبع أهميته من عدة أمور:

١ - يناقش البحث موضوعًا كثر الاختلاف فيه في هذا العصر بين المشتغلين في علم السنة النبوية مما يستدعي طرحه في الدراسات الأكاديمية.

٢ - يسلط هذا البحث الضوء على خلل وقع في التعامل مع السنة النبوية مما كان سببًا لتصحيح أحاديث كثيرة عند المتأخرين، بينما اتفقت كلمة الأئمة المتقدمين على ردها.

٣ - يظهر البحث جانبًا من منهج أئمة النقد المتقدمين الذين نظروا في أسانيد الأحاديث وأبانوا عللها، وتكلموا في رواتها، ويبين بعض قواعدهم التي تعارفوا عليها في النقد.

٤ - يظهر البحث جانبًا من المخالفة المنهجية لأئمة النقد المتأخرين لمن سبقهم من المتقدمين سواء فيما يتعلق في الحكم على الرواة، أو في الحكم على الأحاديث، وخاصة فيما ينص المتقدمون بأنه "لا أصل له".

٥ - يتناول البحث مثالاً عمليًا تطبيقيًا ليتبين من خلاله حقيقة التفريق بين منهج أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين في الحكم الرواة والأحاديث.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث لأمور تتعلق بمنهج الأئمة المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين، ومنها:

١ - الوصول للمعلومة الصحيحة في حقيقة التفريق بين منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في الحكم على الرواة والأحاديث.

٢ - النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في طريقة الحكم على الرواة، وأثر ذلك على مرتبة الحديث.

٣ - النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في مصطلح تفرد الراوي بالحديث إذا شاركه غيره من الرواة.

٤ - النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في نوع من أنواع علوم الحديث، وهو الحديث الذي ينص المتقدمون على أنه "لا أصل له".

٥ - النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، والفرق بين المتابعة وسرقة الحديث.

٦ - النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في أثر كثرة المتابعات على المتن المنكر.

٧ - النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين ومن خالفهم من المتأخرين في إعمال القرائن في الحكم على الحديث.

مشكلة البحث

هذا البحث يبين مشكلة عميقة تقع ضمن بحوث علوم السنة تتلخص فيما يأتي:

١ - أن السبر التاريخي والنقدي يبين ظهور منهج نقدي متأخر في هذا الفن يختلف في الحكم على الرواة والأحاديث عن منهج الأئمة الكبار النقاد الأوائل.

٢ - أدى ذلك إلى التساهل في تقوية الرواة، وما يتبعه من خلل في تقوية الأحاديث الواهية أو المعلّة دون مراعاة لقواعد نقاد الفن، ودقة فهمهم.

٣ - صار هذا النهج المتأخر هو السائد عند كثير من المشتغلين في علوم السنة النبوية والحكم على الأحاديث في العصور المتأخرة.

٤ - زاد ذلك من هوة الخلاف في الأحكام العملية في الأمة على خلاف ما هو منضبط في مدونات كتب أحاديث الأحكام المشتهرة.

منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي النقدي الذي يعتبر الأنسب لمثل أغراض هذه الدراسة محل البحث.

إجراءات البحث

سلكت في هذا البحث ما يأتي:

- جعلت رواية عبد الله بن عباس رضي الله عنه للحديث أصلاً ثم اتبعته بشواهده، لأنه الطريق الأشهر الذي تداوله أئمة النقد وحذاق الفن.

- أتوسع في تخريج الحديث وشواهده ما استطعت لذلك سبيلاً من مصادره الأصلية، فإن لم أجده، فإني اعتمد على الكتب الموثوقة التي نقلته بإسناده.

- أورد أصل الإسناد الذي يلتقي فيه الرواة في كل حديث، ثم استقصي الرواة الذين رووا هذا الإسناد مع تخريج رواياتهم متوالية ومتميزة، ثم أذكر الحكم على كل إسناد راوٍ في متابعته الخاصة.

- اقتصر في الحكم على أي إسناد فيها على موطن الطعن في الرواة الذي عليهم مدار الحديث موردًا كلام أئمة النقد فيهم.

- أذكر أحكام أئمة النقد وأحكام مخالفيهم على كل إسناد أورده في المتابعات والشواهد متى وجد، مبينًا وجه الاختلاف بين المنهجين.

- أوثق ما أنقله من نقد العلماء في الرواة أو الحكم على الأسانيد بعزوه إلى موطنه من كتبهم في الحاشية إن لم يكن قد سبق موطنه في تخريجه، أو بواسطة الكتب المعتمدة التي نقلت هذا النقد، مع بيان ما يحتاج إلى إيضاح من الأمور المشكلة إن وجدت.

- أذكر ملخص ذلك كله في الحكم على الحديث موردًا أقوال من ردّ الحديث من أئمة النقد ومن قواه من مخالفيهم، ثم أبين بالتفصيل وجه الخلل عند المخالفين في الحكم على الحديث موازنًا ذلك بأحكام أئمة النقد المتقدمين.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عامة تناولت موضوع التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين بشكل عام، فمما وقفت عليه من الكتب والبحوث:

١ - الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري، دار ابن حزم، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ).

٢ - المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، لحسن فوزي حسن الصعيدي، جامعة عين شمس، الطبعة (١٤٣١هـ).

٣ - مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، للدكتور محمد عمر بازمول، دار الآثار بمصر[١].

٤ - منهج النقد الحديثي، موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب زياد محمد خضيِّر إلى مجلس كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية ببغداد، ١٤٣٠هـ[٢].

٥ - تباين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل، لماهر ياسين الفحل[٣].

٦ - منهج النقد الحديثي بين المتقدمين والمتأخرين، للدكتور عبد القادر المحمدي[٤].

٧ - علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ورقة مقدمة للمؤتمر التخصصي الأول لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت[٥].

---

(١) نشر مصورًا على موقع:
http: //www. ajurry. com/vb/showthread. php?t=27293

(٢) نشر منها المقدمة، والفهرس في موقع:
http: //www. ahlalhdeeth. com/vb/showthread. php?t=304051

(٣) نشر مصورًا في موقع:
http: //arablib. com/harf?view=book&lid=6&rand1=bnl3MVUzJVIhYmV2&rand2=RG9XMThzUjVQenVV

(٤) نشر مصورًا في موقع:
http: //www. ahlalhdeeth. com/vb/showthread. php?t=95826

(٥) نشر مصورًا في موقع:
http: //www. ahlalhdeeth. com/vb/showthread. php?t=122187

الفصل الأول: تحديد مصطلح أئمة النقد المتقدمين، والواجب تجاهه

المبحث الأول: تعريف مصطلح أئمة النقد المتقدمين، وأئمة النقد المتأخرين

اختلف الباحثون في تحديد دقيق لمصطلح منهج أئمة النقد المتقدمين ومنهج المتأخرين، على أقوال، نشير لها لأشهرها:

القول الأول: أن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس القرن الثالث، ويستدل أصحاب هذا القول بأقوال وإشارات بعض علماء الحديث كالذهبي وابن رجب. حيث قال الذهبي مبينًا الحد الفصل بين المتقدم والمتأخر من حيث الضبط: "فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم"[٦]. ويقول ابن رجب عند ذكره لحديث اتفق المتقدمون على إنكاره: "وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواة ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث. ووافقهم طائفة مِن المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي"[٧].

وإلى هذا الرأي ذهب محمد أبو زهو، ود. نور الدين عتر، ود. أحمد عمر هاشم، ود. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناءوط، ود. أبو شهبة،

---

(٦) ميزان الاعتدال(١/٤).

(٧) فتح الباري لابن رجب(١/٣٦٣).

ود. محمد مصطفى الأعظمي، إلا أن الأخيرين يدخلان بعض أهل القرن الرابع في حكم القرن الثالث[٨].

القول الثاني: أن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، هو نهاية الخمسمائة فمن بعدهم فهو من المتأخرين، واستدل أصحاب هذا القول بقول الحافظ ابن حجر، حيث قال عند ذكر حكم العنعنة: "وأما المتأخرون وهم من بعد الخمسمائة وهلم جرا، فاصطلحوا عليها للإجازة، فهي بمنزلة أخبرنا"[٩].

وإلى هذا القول ذهب د. ضياء الرحمن الأعظمي. ود. حمزة المليباري، إلا أن الأعظمي جعل الحد الفاصل نهاية القرن الرابع وبعض القرن الخامس[١٠]، بينما قسم المليباري المراحل الزمنية التي مرت عليها السنة النبوية إلى مرحلتين: الأولى مرحلة الرواية، وهي ممتدة من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري تقريبًا. وهي مرحلة التلقي من الشيوخ بالأسانيد. وأما المرحلة الثانية: فهي مرحلة ما بعد الرواية، وهي مرحلة تتميز بالاعتماد على كتب السابقين بدلاً من الرواية[١١].

القول الثالث: أن الفرق بين المتقدمين والمتأخرين هو فرق منهجي، فالمتقدمون هم من جرى على طريقة أهل الحديث المتقدمين الذين يستقلون في فهم دقائق علل الحديث، مع سعة دائرتهم في معرفة الطرق والأسانيد. بخلاف من جرى على طريقة

---

(٨) انظر: المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، لحسن فوزي حسن الصعيدي (ص: ٥٥-٦١).

(٩) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٢/٥٨٦).

(١٠) انظر: المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، لحسن فوزي حسن الصعيدي(ص: ٥٩-٦٠).

(١١) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري: (ص٥٩).

الفقهاء والأصوليين في التصحيح والتضعيف والتعليل فهو من المتأخرين، وإن تقدم زمنًا[١٢]. واستدلوا ببعض نصوص العلماء التي فرقت بين المنهجين، الأول، وهو منهج المحدثين القدماء، والطارئ، وهو منهج الفقهاء والأصوليين.

قال أبو عبد الله الحاكم بعد ذكر حديثٍ وقفه أكثر الثقات، وخالفهم ثقة فوصله: "فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء، فإن القول عندهم فيها قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة. فأما أئمة الحديث فإن القول فيها عندهم قول الجمهور الذي أرسلوه، لما يخشى من الوهم على هذا الواحد"[١٣].

وقال ابن رجب ناقدًا الخطيب البغدادي في مبحث "زيادة الثقة" من كتابه "الكفاية"، وأنه سلك فيه منهج المتكلمين وغيرهم: "ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب (الكفاية) للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقًا كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء"[١٤].

وقال الذهبي: "الحديث الصحيح هو ما دار على عدل متقن، واتصل سنده، فإن كان مرسلاً ففي الاحتجاج به اختلاف. وزاد أهل الحديث: سلامته من الشذوذ والعلة، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من العلل يأبونها"[١٥].

---

(١٢) مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، للدكتور محمد عمر بازمول: (ص١٨)

(١٣) المدخل إلى كتاب الإكليل (٤٧).

(١٤) شرح علل الترمذي (٦٣٨/٢).

(١٥) الموقظة (٢٤).

وعلى كل حال فقد اتفق المختلفون في تحديد مصطلحي المتقدمين والمتأخرين على أن القرن الثالث الهجري يمثل العصر الذهبي للسنة وعلومها كافة تدوينًا وحفظًا، كما ظهرت كافة اصطلاحات المحدثين بحيث شملت علوم الحديث قاطبة[١٦]، وهم من أقصد بالمتقدمين في بحثي هذا، ومن كان على طريقتهم. ومن خالفهم في منهجهم فهو المتأخر زمنًا أو مكانة.

المبحث الثاني: ذكر بعض أئمة النقد المتقدمين وفضل علمهم

أئمة النقد المتقدمون هم الذين جمعوا الأحاديث، وحفظوها كتابة وحفظًا، ونظروا في أسانيدها وأبانوا عللها، وتكلموا في رواتها، بسعة اطلاع، ويقظة تامة، وفهم ثاقب، في القرون الذهبية لأئمة الحديث وعلله، كشعبة بن الحجاج، ثم يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي في القرن الثاني. علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والذهلي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان في القرن الثالث. الدارقطني وابن عدي في القرن الرابع. هؤلاء هم أطباء الحديث ونقاد علله سخرهم الله وهيأهم الله لحفظ السنة وتدوينها ثم لتنقيتها، فلن يأت فيمن بعدهم في هذا المضمار من يقاربهم أبدًا.

ولذا لّما ذكر الذهبي أن الدارقطني سرد كتابه "العلل" من حفظه، قال: "إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه -كما دلت عليه هذه الحكاية - فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا"[١٧].

---

(١٦) انظر: المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، لحسن فوزي حسن الصعيدي(ص: ٦١).

(١٧) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٥).

وقال أيضًا عن أبي بكر الإسماعيلي: "وصنف الصحيح وأشياء كثيرة، من جملتها مسند عمر رضي الله عنه هذَّبه في مجلدين طالعته وعلقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة"(١٨).

ومع ذلك فإن الدارقطني نفسه، قال: "من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في (علل الزهري) لمحمد بن يحيى الذهلي"(١٩).

- ولذا فإدراك علم هؤلاء النقاد المتقدمين بالنسبة لمن بعدهم عسر جدًا لأنهم أخذوا الحديث عن الرجال في صدورهم، لا عن الأوراق والصحف، ومن أمثلة ذلك:

لّما سأل رجل عبد الرحمن بن مهدي عن حديث، فقال: "هذا لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: من أين قلت؟ قال: إذا أتيت الصراف بدينار فقال لك: هو بهرج تقدر أن تقول له: من أين قلت؟ قلت: ففسره لنا. قال: إن هذا الحديث لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي صلى الله عليه وسلم. فسمعه هشام بن حسان من حفصة، وكان في الدار معها، فحدث به هشامٌ الحسنَ، فحدث به الحسنُ، فقال: قال رسول صلى الله عليه وسلم. قال: فمن أين سمعها الزهري؟ قال: كان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن، وإلى الزهري فسمعه من الحسن، فذاكر به الزهري، فقال الزهري: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله"(٢٠).

---

(١٨) انظر: تذكرة الحفاظ (١٠٦/٣).

(١٩) سؤالات السلمي للدارقطني (٣٠٢).

(٢٠) انظر: المحدث الفاصل للرامهرمزي(٣١٢).

وقال أبو زرعة الرَّازي - وسأله رجل -: "ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته ثم تقصد ابن وارة - يعني محمد بن مسلم بن وارة - وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافًا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. قال: ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه. فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام"[٢١].

- وتجد أئمة النقد هؤلاء كانوا أعلم بأحاديث الرواة من أنفسهم، فإذا أخطأ واحد منهم بينوا له أن ذك ليس من حديثه، لسعة حفظهم، ومعاينتهم للأصول، وملاقاتهم للشيوخ مما لا يتأتى لمن بعدهم.

قال عبد الرحمن بن مهدي لأبي عوانة - وقد حدث بحديث عن الأعمش -: "ليس هذا من حديثك؟ قال: بلى، قلت: لا، قال: بلى، فقلت: لا، قال: يا سلامة هات الدرج، فأخرجه فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقت يا أبا سعيد! صدقت يا أبا سعيد! ومن أين أتيت به؟ قلت: ذوكرت به وأنت شاب فظننت أنك سمعته"[٢٢].

وأنكر يحيى بن معين على نعيم بن حماد حديثًا رواه عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون، فقال: "لا والله ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث،

---

(٢١) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم(٢٣/١)، معرفة علوم الحديث للحاكم(١١٣)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي(٢٥٧/٢). وفي الجرح والتعليم قصة وقعت لأبي حاتم مشابهة (٣٤٩/١).

(٢٢) انظر: التعديل والتجريح للباجي(١٢٠١/٣)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب(٣٩/٢).

وقام نعيم فدخل البيت، فأخرج صحائف، فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم، يا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت، فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك، فرجع عنها"(٢٣).

- وسرُ ذلك أنهم كانوا يحفظون الأصول عن الصحابة، وحديث كل من روى عنهم من التابعين، وما روى أتباعهم عنهم، ، فلا يدخل أحدٌ طريقًا بآخر إلا عرفوا ذلك وردوه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث. فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب"(٢٤).

وقال أبو زرعة الرازي: "إن في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أي كتاب هو، في أي ورقة هو، في أي صفحة هو، في أي سطر هو"(٢٥).

وقال إسحاق بن راهويه: "أعرف مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ منها سبعين ألف حديث من ظهر قلبي صحيحة، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة، فقيل: ما معنى حفظ المزورة؟ قال: إذا مر بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فليته منها"(٢٦).

---

(٢٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب(١٤٦)، سير أعلام النبلاء (٥٩٨/١٠).

(٢٤) انظر: تاريخ بغداد(١٨٥/٥).

(٢٥) انظر: المرجع السابق(٣٣٠/١٠).

(٢٦) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(٦/ ٣٤٩)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع له(٢/ ٢٥٤)، تاريخ دمشق لابن عساكر(١٣٨/٨).

- وبسبب هذا العلم الواسع، والحفظ الأسطوري، ومعاينة الأصول، وملاقاة الشيوخ سلّم المتأخرون بعجزهم عن مجاراة القدماء في ذلك.

لذا قال الذهبي مبينًا عسر معرفة مثل هذه الدقائق على المتأخرين: "وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة - كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود - عاينوا الأصول، وعرفوا عللها. وأما نحن، فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة. وبمثل هذا ونحوه، دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في (المستدرك)"[٢٧].

وقال السخاوي: "ولذا كان الحكم به من المتأخرين عسيرًا جدًا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه؛ كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل: أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه، وطائفة، ثم أصحابهم مثل: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي. وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجئ بعدهم مساو لهم، ولا مقارب"[٢٨].

وقال ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها"[٢٩].

---

(٢٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث(٤٦).

(٢٨) فتح المغيث(٣١٣/١).

(٢٩) شرح علل الترمذي(٥٥/١).

المبحث الثالث: الواجب سلوكه تجاه منهج أئمة النقد المتقدمين

مما تقدم يعلم وجوب التسليم لأئمة النقد فيما اتفقوا عليه في باب جرح الرواة وتعديلهم، وفي باب تصحيح الأخبار وتعليلها، ومراعاة قواعدهم في النقد التي تعارفوا عليها، وعدم الالتفات إلى مخالفة غيرهم لهم ممن لم يفطنوا إلى دقائق هذا الفنّ وغوامضه. لأن إجماعهم حجة، فإذا اختلفوا في راوٍ أو تعليل حديث فللمتأخر أن ينظر في الراجح، على ضوء أصولهم وقواعدهم العامة التي ساروا عليها.

قال أبو حاتم الرازي: "حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة"(٣٠).

- ولذا قال ابن حجر عن علم العلل: "فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم - بتعليله - فالأولى إتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه. وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه، فيقول: (وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث). وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيث يصرِّح بإثبات العلة، فأما إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما. وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح"(٣١).

وقال ابن كثير: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالأنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على

---

(٣٠) المراسيل لابن أبي حاتم(١٩٢).

(٣١) النكت على كتاب ابن الصلاح(٢/٧١١).

تضعيف الرجل، أو كونه متروكًا، أو كذابًا أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم. ولهذا يقول الشافعي، في كثير من كلامه على الأحاديث: (لا يثبته أهل العلم بالحديث)، ويرده، ولا يحتج به، بمجرد ذلك"(٣٢).

- ولإهمال ذلك دخل الدخل على كثير من المشتغلين في علم الحديث في العصور المتأخرة لانشغالهم في النظر بما سطره المتأخرون في كتب "علوم الحديث"، مع زيادة فائدة وقف عليها أو باب تركه الأول عمدًا، دون العناية بكتب أئمة النقد المتقدمين من أجل الوقوف على قواعد هذا الفن وحدود ألفاظه، ومعاني مصطلحاته.

انظر إلى ابن رجب حين ذكر حديثًا اتفق أئمة النقد من السلف على إنكاره على راويه، قال: "أما الفقهاء المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث. ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي"(٣٣).

وقال ابن حجر بعد أن ذكر دقة الأئمة النقاد في رد الرواية بالمخالفة مقارنة بمن لم يمش على طريقتهم: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد"(٣٤).

---

(٣٢) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث(٩٥)

(٣٣) فتح الباري لابن رجب(٣٦٣/١).

(٣٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٧٢٦/٢).

الفصل الثاني: دراسة حديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»

عَنْ الأَعْمَشِ سِلِيْمَانِ بْنِ مِهْرانَ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ**».

تخريج الحديث:

الحديث جاء عن سليمان بن مهران الأعمش من طرق:

• **الطريق الأول**: من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، رواه عنه جماعة:

١ - أبو الصَّلْت عبد السلام بن صالح الهروي:

روى حديثه الطبري (تهذيب الآثار -مسند علي: ١٠٥ -١٧٣)، من طريق محمد بن إسماعيل الضّراري.

والطبراني (١/ ٦٥ -١١٠٦١)، عن المَعْمَري ومحمد بن علي الصائغ.

والحاكم (١٣٧/٣ -٤٦٣٧)، كتاب معرفة الصحابة، من طريق محمد بن عبد الرحيم الهروي.

وابن عدي (الكامل: ١٣١/٦)، من طريق علي بن سعيد الرازي.

والخطيب البغدادي (تاريخ بغداد: ٤٩/١١)، من طريق إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي. ومن طريقه رواه ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٨٠/٤٢)[٣٥].

(٣٥) سقط من اسم الأول "إسحاق" عند ابن عساكر.

والخطيب أيضًا (تاريخ بغداد: ١١/٥٠)، من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنباري. ومن طريقه رواه: ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٤٢/٣٨٠)، وابن الجوزي (الموضوعات: ١/٣٤٩)، وابن الأثير (أسد الغابة: ٣/٥٩٦)، والمزي (تهذيب الكمال: ١٨/٧٦).

وابن المغازلي (مناقب علي: ١٣٦ -١٢١، ١٢٣)، من طريق أبي جعفر محمد بن عمار بن عطية، ومحمد بن الحسن بن العباس.

والذهبي (تذكرة الحفاظ: ٤/٢١)، من طريق أبي صالح الكرابيسي، عن صالح بن محمد. عشرتهم عن أبي الصلت به.

وقد حكم جماعة من النقاد أن الحديث لأبي الصلت عبد السلام الهروي، وأنه هو المتهم بوضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية، ولا أصل له، فليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به.

قال يحيى بن معين: "ليس له أصل، كذب عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم"(٣٦).

ولّما ذُكرَ قول ابن معين للإمام أحمد بن حنبل، قال: "ما أراه إلا صدق"(٣٧).

(٣٦) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله(٣/٩). وانظر سؤالات ابن الجنيد(٢٨٤)، المنتخب من علل الخلال(١/٢٠٨).

(٣٧) انظر: الجرح والتعديل(٦/٩٩).

وسئل الإمام أحمد عن أبي الصلت، فقال: "روى أحاديث مناكير، قيل له: روى حديث مجاهد عن عليٍّ[٣٨]: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، قال: ما سمعنا بهذا"[٣٩].

ولّما سئل أخرى عن الحديث، قال: "قبح الله أبا الصلت"[٤٠].

وقال ابن حبان: "هذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدّث به، وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن أقلب إسناده"[٤١].

وقال ابن عدي: "وهذا يروى عن أبي معاوية عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء"[٤٢].

وقال الدارقطني: "قيل إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية"[٤٣].

وقال ابن عساكر بعد أن سرد عدة طرق للحديث: "كل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يُعرف بأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي"[٤٤].

---

(٣٨) (عن عليٍّ): هكذا في رواية المروذي المطبوعة، وهكذا جاءت من طريق المروذي عند الخطيب البغدادي بسنده في تاريخ بغداد(٤٩/١١). ولم يأت في حديث أبي الصلت: مجاهد عن عليٍّ، بل مجاهد عن ابن عباس. وليس لمجاهد رواية عن عليٍّ في هذا الحديث كما سيأتي، فلعله سبق قلم من الناسخ.

(٣٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي(١٢٩).

(٤٠) المنتخب من علل الخلال(٢٠٨/١).

(٤١) المجروحين لابن حبان(١٥١/٢).

(٤٢) الكامل(٤٧٣/٤). وانظر: (١٨٩/١)، (٦٧/٥)، (١٧٧/٥).

(٤٣) تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين لابن حبان(١٧٩).

(٤٤) تاريخ دمشق(٣٨٠/٤٢).

وقال ابن القيسراني - وذكر أبا الصلت -: "وهذا الحديث مما وضعه على أبي معاوية: محمد بن خازم الضرير، ولم يحدث به قط ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية. وقد سرقه منه جماعة من الكذابين"(٤٥).

وقال الذهبي: "ومن ذنوبه روايته عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رفعه: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، والحديث موضوع، ما رواه الأعمش"(٤٦).

- ولذا فالجمهور على توهين أبي الصلت:

قال الإمام أحمد لّما سئل عن حديثه هذا: "قبح الله أبا الصلت"(٤٧).

وقال أبو زرعة: "لا أحدث عنه ولا أرضاه"، وضرب على حديثه(٤٨).

وقال النسائي: "ليس بثقة"(٤٩).

وقال ابن حبان عنه: "لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"(٥٠).

وقال ابن عدي: "وهو متهم في هذه الأحاديث"(٥١).

وقال العقيلي والدارقطني: "كان خبيثًا رافضيًا"(٥٢).

وقال ابن طاهر القيسراني: "وهذا الحديث مما وضعه على أبي معاوية"(٥٣).

---

(٤٥) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (١٣٧).

(٤٦) تاريخ الإسلام(٣٦٨/١٨).

(٤٧) المنتخب من علل الخلال(٢٠٨/١).

(٤٨) الجرح والتعديل(٤٨/٦).

(٤٩) تاريخ بغداد(٥٢/١١).

(٥٠) المجروحين(١٥١/٢).

(٥١) الكامل(٢٥/٧).

(٥٢) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٧٠/٣)، تاريخ بغداد للخطيب (٥٢/١١).

(٥٣) تذكرة الحفاظ (١٣٧).

- إلا أن يحيى بن معين وحده جهله أولاً، ثم قوى أمره، وبرأه من هذا الحديث بمن تابعه:

قال عبد الخالق بن منصور: "سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت، فقال: ما أعرفه"(٥٤).

وقال الحسن بن علي بن مالك: "سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق، إلا أنه يتشيع"(٥٥).

وقال العباس الدوري: "سمعت يحيى بن معين يوثق(٥٦) أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت - أو قيل له -: إنه حدث عن أبي معاوية عن الأعمش: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**». ، فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي(٥٧) عن أبي معاوية، هذا أو نحوه"(٥٨).

وقال ابن الجنيد: سئل يحيى عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، فقال: "كذاب يحدث - أيضًا - بحديث أبي معاوية، عن الأعمش بحديث: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، وهذا حديث كذب ليس له أصل. وسألته عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: قد سمع وما أعرفه بالكذب. قلت: فحديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؟ قال: ما سمعته قط، وما بلغني إلا عنه"(٥٩).

---

(٥٤) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(١١/٥٠).

(٥٥) المرجع السابق. وكذا نقل الحاكم(المستدرك على الصحيحين: ٣/ ١٣٧) بسنده عن الحافظ جزرة محمد بن صالح أنه قال: "هو صدوق". وسيأتي قريبًا.

(٥٦) نقل الحاكم(المستدرك على الصحيحين: ١٣٧/٣) بسنده عن الدوري أنه قال: "سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة". وسيأتي قريبًا.

(٥٧) سيأتي ذكر متابعته.

(٥٨) انظر: تاريخ بغداد (١١/٥١). ونقل نحوه عن الحافظ صالح بن محمد جزره كما سيأتي عند الحاكم.

(٥٩) المنتخب من علل الخلال(١/٢٠٨). وانظر سؤالات ابن الجنيد: ٢٨٤).

قال الخطيب البغدادي: "أحسب عبد الخالق سأل يحيى عن حال أبي الصلت قديمًا، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد فأجاب إبراهيم بن الجنيد عن حاله. وأما حديث الأعمش: فإن أبا الصلت كان يرويه عنه، فأنكره أحمد بن حنبل ويحيى بن معين من حديث أبي معاوية، ثم بحث يحيى عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية"(٦٠).

- وقد أغرب أبو عبد الله الحاكم في فهم كلام يحيى بن معين فصحّح حديث أبي الصلت هذا بناء على كلام يحيى بن معين، فقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون. فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في (التاريخ) يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة. فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ**»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون. سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى، يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه، فلما خرج تبعته، فقلت له: ما تقول - رحمك الله - في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق. فقلت له: إنه يروي حديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا**»، فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي، عن أبي معاوية، عن الأعمش كما رواه أبو الصلت"(٦١).

---

(٦٠) تاريخ بغداد (٥١/١١).

(٦١) المستدرك على الصحيحين للحاكم(١٣٧/٣).

فتعقبه الذهبي فقال: "لا والله، لا ثقة ولا مأمون"[٦٢].

- ومع أن نقاد الحديث الكبار أقران يحيى بن معين ومن بعده تتابعوا على عدم اعتبار كلامه في أبي الصلت، لأنه جُرحَ جرحًا مفسرًا من قبل الإمام أحمد ومن تبعه، فإنه لم يفهم أحدٌ منهم من كلامه تصحيح الحديث كما فهم الحاكم، وإنما براءة أبي الصلت منه. كذلك تتابعوا على أنه ليس للحديث أصل، حتى قال الإمام أحمد عنه: "ما سمعنا بهذا"[٦٣]. وقرر ابن حبان وابن عدي الدارقطني أنه لا أصل له، وأن الحديث لأبي الصلت -وهو متهم متروك -، وأن كل من حدث به، فإنما سرقه منه[٦٤]. وقال الحافظ مطيّن: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه"[٦٥]. وقال العقيلي بعد ذكره: "ولا يصح في هذا المتن حديث"[٦٦]. وقال أبو الفتح الأزدي: "لا يصح في هذا الباب شيء"[٦٧]. ولا يخرج عن هذا حكم يحيى بن معين على الحديث بأنه ليس له أصل، ولم يختلف عليه في ذلك، وبيان ذلك أن يحيى بن معين مر في الحكم عليه بمرحلتين:

الأولى: إنكار تحديث أبي معاوية به: فقد سئل عن حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فصرح بتفرده فيه عن أبي معاوية، وأنه منكر ليس بشيء، فقال: "ما هذا

---

(٦٢) حاشية المرجع السابق.

(٦٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي(١٢٩).

(٦٤) المجروحين لابن حبان(١٥١/٢)، الكامل(١٣١/٦)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (١٧٩).

(٦٥) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(١٨٢/٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر(٣٨١/٤٢).

(٦٦) الضعفاء الكبير للعقيلي(١٤٩/٣).

(٦٧) انظر: البداية والنهاية لابن كثير(٣٩٦/٧).

الحديث بشيء"[٦٨]، و في رواية: "فأنكره جدًا"[٦٩]، وصرح بأنه لا يعرفه إلا من طريق أبي الصلت، فقال: "ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه"[٧٠]. وقال في موضع آخر: "هذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها"[٧١]، ولم يكذبه، وفي نفس الوقت[٧٢] سئل عن رواية عمر بن إسماعيل للحديث عن أبي معاوية فصرح بتكذيبه لأنه ظهر له أنه سرقه، فقال: "حدّث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل، كذبٌ عن الأعمش"[٧٣]. وقال: "كذاب، يُحدث أيضًا بحديث أبي معاوية. . . وهذا حديث كذب ليس له أصل"[٧٤]. وقال لأبي زرعة: " قل له: يا عدو الله! متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبتَ أنت عن أبي معاوية ببغداد، ومتى روى هو هذا الحديث ببغداد؟"[٧٥].

---

(٦٨) ذكره الخطيب(تاريخ بغداد: ١١/٥٠) من رواية عبد الخالق بن منصور.

(٦٩) ذكره الخطيب(المرجع السابق: ١١/ ٢٠٥) من رواية منصور يحيى بن أحمد بن الشيباني.

(٧٠) سؤالات ابن الجنيد (٣٦٠).

(٧١) المرجع السابق(٣٨٥).

(٧٢) وكان السؤال عن الاثنين في مساق واحد، قال ابن الجنيد(سؤالاته الجنيد: ٢٨٤): "سئل يحيى عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، فقال: "كذاب يحدث – أيضًا – بحديث أبي معاوية، عن الأعمش بحديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»، وهذا حديث كذب ليس له أصل. وسألته عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: قد سمع وما أعرفه بالكذب. قلت: فحديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؟ قال: ما سمعته قط، وما بلغني إلا عنه".

(٧٣) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله(٣/٩)، الضعفاء الكبير للعقيلي(٣/١٤٩)، الكامل لابن عدي(٦/١٣١). تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٢/٣٨١).

(٧٤) المنتخب من علل الخلال(١/٢٠٨)، تاريخ بغداد للخطيب(١١/٢٠٤).

(٧٥) الضعفاء لأبي زرعة الرازي الضعفاء(أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٢/ ٥٢١). وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/٩٩)، وتاريخ بغداد للخطيب(١١/٢٠٥).

الثانية: ثبوت الحديث عنده عن أبي معاوية: حين وقف يحيى بن معين على متابعات لأبي الصلت برأت ساحته من التهمة عنده، مع إفادة لأحد المحدثين تدل على أن أبا معاوية حدث به قديمًا، فقال: "أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية"(٧٦). وقال أخرى: "حدثني به ثقة: محمد بن الطفيل، عن أبي معاوية"(٧٧). وقال ثالثة: "هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبو معاوية قديمًا ثم كف عنه"(٧٨). وقال في رابعة: "هو صحيح". قال الخطيب البغدادي كما تقدم: "أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه"(٧٩).

ولذا فالحديث لا أصل له عند جميع نقاد الحديث القدماء لا خلاف بينهم، حتى يحيى بن معين، وإن أثبت بأن الحديث حدّث به أبو معاوية ثم أمسك عنه، فإنه لم يتراجع عن القول بأن الحديث لا أصل له عن الأعمش، ولذا كان تلاميذه يوردون عليه هذا الحديث إذا قوّى من شأن أبي الصلت الهروي، لكونه كاف في إسقاطه، لكنه كان يدافع عن أبي الصلت بأن الحديث رواه غيره، وأن المشايخ كانوا يخصونه ببعض الأحاديث، قال ابن محرز: "سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي؟ قال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، فقال: هو من حديث أبي معاوية؛

---

(٧٦) انظر: تاريخ بغداد(٥١/١١).

(٧٧) المنتخب من علل الخلال(٢٠٩/١).

(٧٨) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز(٧٩/١). ومن طريقه الخطيب(تاريخ بغداد: ٥٠/١١).

(٧٩) تاريخ بغداد(٥٠/١١).

أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديمًا ثم كف عنه. وكان أبو الصلت رجلاً موسرًا، يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدّثونه بها"[٨٠].

لذا فإنه مع اتفاق قدماء النقاد على أنه لا أصل للحديث، فالحمل في الحديث على قواعد هؤلاء النقاد لا تخرج عن حالين:

* **الحال الأولى**: أن المتهم هو أبو الصلت عبد السلام الهروي، وعليه أكثر النقاد الذين لم يوافقوا يحيى بن معين على تفرده بتبرئة أبي الصلت، كالإمام أحمد، ومطيّن، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن عساكر، فقد حكموا بأن الحديث لا أصل له، وأنه لا يعرف إلا من طريق أبي الصلت الهروي، ولم يتابعه عليه ثقة، بل سرقه منه جماعة من الكذابين والمتروكين والمجاهيل، وهو متروك منكر الحديث، بل صرَّح جماعة بأنه هو من وضعه. ثم إنه يلزم من تبرئة أبي الصلت الهروي اتهام الثقات الأثبات الذين روى عنهم هذه الأباطيل، خاصة أنه لم ينفرد بهذا الحديث فحسب، بل اتهم في أحاديث أخرى، لا يمكن إلا أن يكون هو من وضعها، أو يتهم بها شيوخه الثقات.

لذا قال المعلمي: "وأتعجب من الحافظ ابن حجر: يذكر في ترجمة عليّ بن موسى من (التهذيب) تلك البلايا وأنه تفرد بها عنه أبو الصلت، ثم يقول في ترجمة عليّ من (التقريب): (صدوق والخلل ممن روى عنه). والذي روى عنه هو أبو الصلت. ومع ذلك يقول في ترجمة أبي الصلت من (التقريب): (صدوق له مناكير وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب). ولم ينفرد العقيلي، فقد قال أبو حاتم: (لم يكن بصدوق). وقال ابن عدي: (له أحاديث مناكير في فضل أهل

(٨٠) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز(١/٧٩). ومن طريقه الخطيب(تاريخ بغداد: ١١/٥٠).

البيت، وهو متهم فيها). وقال الدارقطني: (روى حديث «الإِيْمَانُ إِقْرَارُ القَوْلِ»، وهو متهم بوضعه). وقال محمد بن طاهر: (كذّاب)"[٨١].

ونص كلام ابن عدي: "ولعبد السلام هذا عن عبد الرزاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث. ويروي عن علي بن موسى الرضا حديث: «الإِيْمَانُ مَعْرِفَةٌ القَلْبِ»، وهو متهم في هذه الأحاديث"[٨٢].

وقال الدارقطني عن الحديث: "وهو موضوع، وأبو الصلت متهم بوضعه، لم يحدث به إلا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث"[٨٣].

وقال المعلمي عن أبي الصلت الهروي: "من يأبى أن يكذّبه يلزمه أن يكذّب علي بن موسى الرضا، وحاشاه"[٨٤].

- لذا لم يقبل نقاد الحديث انخداع يحيى بن معين بأبي الصلت، ووهّنوه كما تقدم.

قال المعلمي عن أبي الصلت: "واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن به الظن ووثقه"[٨٥].

---

(٨١) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٢٦٢).

(٨٢) الكامل(٢٥/٧).

(٨٣) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(٥١/١١).

(٨٤) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣٠٨).

(٨٥) المرجع السابق(٢٦٢).

وقال أيضًا: "ابن معين كان ربما يطلق كلمة (ثقة) لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب"(٨٦).

أما الذهبي فقال: "جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا بارًا بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائمًا، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهاه"(٨٧).

* **الحال الثانية**: ثبوته عن أبي معاوية كما قال يحيى بن معين، فالحديث مع ذلك واه لا يزداد بذلك قوة حتى عند ابن معين، وذلك من أوجه:

الوجه الأول: تحديث أبي معاوية بالحديث قديمًا ثم إمساكه عنه دليل على وهنه عنده، وإلا لماذا يمسك عنه. وأبو معاوية، وإن كان أثبت أصحاب الأعمش، إلا أنه كان يدلس كما وصفه بذلك يعقوب بن شيبة والدارقطني وابن طاهر(٨٨).

الوجه الثاني: أن الأعمش، وإن كان ثقة حافظًا لكنه مشهور بالتدليس، بل يدلس تدليسين، كل منها شديد:

أحدها: تدليسه عن الضعفاء، قال أبو الفتح الأزدي: "ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان، أو سمعت، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه؛ لأنه يحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته: عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، وابن عيينة(٨٩)، إذا

---

(٨٦) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل(٢٥٨/١).

(٨٧) سير أعلام النبلاء(٤٤٧/١١).

(٨٨) انظر: طبقات المدلسين لابن حجر(٣٦)، المدلسين لأبي زرعة العراقي(٨٣).

(٨٩) لأنهم ضعفاء جدًا كما سيأتي.

وقفته، قال: عن ابن جريج، ومعمر، ونظرائهما"[٩٠]. ولذا قال ابن المديني: "الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء"[٩١]. وموسى بن طريف[٩٢]، وعباية بن ربعي[٩٣]، وآدم بن عيينة[٩٤] من غلاة الشيعة المتروكين، بل قال العقيلي عن الأولين: "كلاهما غاليان ملحدان"[٩٥].

ثانيها: أنه يدلس تدليس التسوية وهو شر أنواع التدليس، قال عثمان الدارمي: "سمعت يحيى بن معين، وسئل عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين، يوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول أنقص من الحديث، وأصل ثقة عن ثقة يحسن الحديث بذلك؟ فقال لا يفعل؛ لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روي. قال عثمان: وكان الأعمش ربما فعل ذلك"[٩٦]. قال الذهبي في ترجمة الأعمش: "هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن)، تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال[٩٧]. قلت: وليس روايته عن مجاهد من هذا الصنف، قال الكرابيسي عن الأعمش: "دلس عن زيد بن وهب كثيرًا، وعن أبي الضحى، وإبراهيم بن يزيد، وأبي

---

(٩٠) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(٣٦٢).

(٩١) انظر: ميزان الاعتدال(٢/٢٢٤).

(٩٢) انظر: الكامل لان عدي(٨/ ٥٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي(٢/١٢٠)، لسان الميزان(٨/٢٠٤).

(٩٣) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٣/٤١٥)، لسان الميزان(٤/٤١٧).

(٩٤) انظر: لسان الميزان(٢/١٦)، ميزان الاعتدال(١/١٧٠).

(٩٥) الضعفاء الكبير للعقيلي(٣/٤١٥).

(٩٦) تاريخ ابن معين للدارمي(٢٤٣)، وانظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(٣٦٤).

(٩٧) ميزان الاعتدال (٢/٢٢٤).

صالح، ومجاهد، وشقيق، وهؤلاء، كلهم قد دلس عنهم"[٩٨]. وقال المعلمي: "كان الأعمش - رحمه الله - كثير الحديث، كثير التدليس، سمع كثيرًا من الكبار، ثم كان يسمع من بعض الأصاغر أحاديث عن أولئك الكبار، فيدلسها عن أولئك الكبار، فحديثه الذي هو حديثه، ما سمعه من الكبار"[٩٩].

الوجه الثالث: أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أحاديث يسيرة، وما سوى ذلك فهو عن الضعفاء، وبعضهم من غلاة الشيعة، واختلفوا في عدد ما سمع منه، فقال يحيى بن معين: "كل شيء يرويه عنه لم يسمع، إنما مرسلة مُدلَّسة"[١٠٠]. وقال هشيم بن بشير: "الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث"[١٠١]. وكذا قال وكيع بن الجراح[١٠٢]. وقال علي بن المديني: "لا يثبت منها إلا ما قال: "سمعت"، هي نحو من عشرة"[١٠٣]. وأما البخاري، فسئل عمن ذكر سماعه لأربعة أحاديث فقط، فقال: "ريح ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوًا من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: حدثنا مجاهد"[١٠٤]. وقول الأكثر مقدم، ومع ذلك فلم يصرح الأعمش بسماعه في هذا الحديث.

---

(٩٨) إكمال تهذيب الكمال(٦/٩٢).

(٩٩) حاشية مقدمة الجرح والتعديل(٧٠).

(١٠٠) رواية ابن طهمان الدقاق عنه(٥٩).

(١٠١) الكامل لان عدي(١/١٨١)

(١٠٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١/٢٢٤).

(١٠٣) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر(٤/٢٢٥)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(٦/٩٢).

(١٠٤) علل الترمذي الكبير(ترتيبه: ٣٨٨).

الوجه الرابع: أن المحدثين نصوا على أن رواية الأعمش عن مجاهد خاصة ضعيفة، يروي حديثه عن الضعفاء جدًا فيدلسهم، قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: "قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عمن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش ممن سمعته؟ - في شيء رواه عن مجاهد - قال: حدثنيه ليث عن مجاهد"[١٠٥]. وقال علي بن المديني: "أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وحكيم بن جبير، وهؤلاء"[١٠٦]. وليث وهو ابن أبي سليم، والقتات، وحكيم بن جبير، كلهم ضعفاء[١٠٧]، فيحتمل أن يكون الأعمش أخذه بواسطة أحدهم فدلسه، خاصة أن بعضهم يتشيع. قال المعلمي وذكر روايته عن مجاهد بإسقاط القتات وليث: "ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليسًا، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب"[١٠٨].

---

(١٠٥) العلل ومعرفة الرجال(١/٢٥٥).

(١٠٦) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر(٤/ ٢٢٥)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(٦/٩٢).

(١٠٧) انظر: ميزان الاعتدال(١/٥٨٣، ٤/٥٨٦، ٣/٤٢٠).

(١٠٨) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣٠٩).

الوجه الخامس: أن الأعمش مع تدليسه كان فيه تشيع[١٠٩]، وكان يتساهل في الرواية عن بعض غلاة الشيعة، فتحمل عنه، لذا قال الأعمش: "نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينا"[١١٠]. قال ابن عدي عن بعض من مر ذكره من غلاة الشيعة: "وموسى بن طريف هذا كان غاليًا في جملة الكوفيين، ولا أعلم يروي عنه غير الأعمش، وأنكر على الأعمش [حيث][١١١] روى عنه، حتى حلف أنه روى عنه على الاستهزاء"[١١٢]. قال الذهبي: "قال جرير بن عبد الحميد: سمعت مغيرة مغيرة يقول: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا. كأنه عنى الرواية عمن جاء، وإلا فالأعمش عدل صادق ثبت، صاحب سنة وقرآن، ويحسن الظن بمن يحدثه، ويروي عنه"[١١٣]. قال المعلمي في سياق نقده لهذا الحديث: "وقد قرر ابن حجر في (نخبته) ومقدمة (اللسان)، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلسًا، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في (تاريخه الصغير: ٦٨)، خبرًا رواه الأعمش، عن سالم، يتعلق بالتشيع بقوله: (والأعمش لا يدري، سمع هذا من سالم أم لا). . . . فالحاصل أن الخبر إن ثبت عن

---

(١٠٩) انظر: سير أعلام النبلاء(٦/٢٣٥)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٣٤٢)، التنكيل للمعلمي (١/٢٤٦).

(١١٠) انظر: "التاريخ الأوسط للبخاري(١/١٣٦)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله(٢/٤١٦).

(١١١) في المطبوع "حديث روى عنه"، والتصحيح من (التكميل في الجرح والتعديل لابن كثير: ١/٢٤٩).

(١١٢) الكامل(٨/٥٤).

(١١٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٤).

أبي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد"[١١٤].

٢ - عمر بن إسماعيل بن مجالد:

روى حديثه أبو زرعة (الضعفاء -أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٥٢١/٢).

والعقيلي (الضعفاء الكبير: ٣/ ١٤٩)، من طريق محمد بن هشام.

والخطيب البغدادي (تاريخ بغداد: ٢٠٤/١١)، من طريق أحمد بن عبد الله بن شابور. ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي (الموضوعات: ٣٥١/١).

ورواه أيضًا ابن الجوزي(الموضوعات: ٣٥١/١)، من طريق محمد بن يزيد الزعفراني.

أربعتهم عن عمر بن إسماعيل.

ولم يحتمل النقاد من عمر بن إسماعيل هذا الحديث، بل عده بعضهم كذابًا، وسارقًا له من أبي الصلت عبد السلام الهروي الآنف.

قال أبو زرعة الرازي: "حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس «**أَنَا مَدِينَةُ الحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**» كم من خلق قد افتضحوا فيه. أتينا شيخًا ببغداد يقال له: عمر بن إسماعيل بن مجالد، فأخرج إلينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد، عن مجالد، وبيان[١١٥]، والناس، فكنا نكتب إلى العصر، وقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش. . بهذا

---

(١١٤) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣٠٩).

(١١٥) أي مجالد بن سعيد الهمداني، وبيان بن بشر البجلي المعلم، انظر: تهذيب الكمال(٣٠٣/٤، ٢١٩/٢٧).

الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرة، فأتيت يحيى بن معين، فذكرت ذلك له، فقال: قل له يا عدو الله! متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، متى روى هذا الحديث ببغداد؟ "[١١٦].

وقال يحيى بن معين: "رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ليس بشيء كذاب، رجل سوء خبيث حدث عن أبى معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، وهو حديث ليس له أصل"[١١٧].

قال أحمد بن حنبل: "لا أراه إلا صدق"[١١٨].

وقال ابن عدي في ترجمته بعد أن ذكر جماعة رووا الحديث عن أبي معاوية: "فقد شاركوا عمر بن إسماعيل بن مجالد، والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه"[١١٩].

وقال الدارقطني: "قيل إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد"[١٢٠].

وقال العقيلي بعده: "ولا يصح في هذا المتن حديث"[١٢١].

---

(١١٦) الضعفاء لأبي زرعة الرازي الضعفاء(أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٢/ ٥٢١).

(١١٧) سؤالات ابن الجنيد(٥١-٢٨٥)، العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله(٩/٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٩٩/٦)، الضعفاء الكبير للعقيلي(١٤٩/٣)، الكامل لابن عدي(١٣١/٦).

(١١٨) الجرح والتعديل(٩٩/٦).

(١١٩) الكامل(١٣١/٦).

(١٢٠) تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين لابن حبان(١٧٩).

(١٢١) الضعفاء الكبير للعقيلي(١٤٩/٣).

- ولعل يحيى بن معين وصم عمر بن إسماعيل بن مجالد بالكذب لروايته هذا الحديث مع أنه دافع عن أبي الصلت بأن الحديث رواه غيره عن أبي معاوية، وأن أبا معاوية حدّث قديمًا ثم كف عنه[١٢٢]، لأن عمر بن إسماعيل إنما سمع من أبي معاوية ببغداد حيث سمع منه يحيى بن معين، وأبو معاوية لم يحدث بهذا الحديث ببغداد، إنما حدّث به قبل ذلك، ثم كفّ عنه كما أفادته رواية ابن معين عن ابن نمير الكوفي، بخلاف أبي الصلت الذي سمع الحديث من أبي معاوية قديمًا قبل أن يكف، وهذا يؤيد ما قاله ابن عدي والدارقطني وغيرهما آنفًا من أن عمر بن إسماعيل سرق الحديث.

لكن الغريب أن المحدثين - حتى من صرح آنفًا بسرقته لهذا الحديث -لم يتابعوا يحيى بن معين على تكذيبه، وإن كانوا صرحوا بتركه أو شدة ضعفه:

فقد قال النسائي: "ليس بثقة، متروك الحديث"[١٢٣].

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث"[١٢٤].

وقال ابن حبان: "كان ممن يخطئ حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات، فإن اعتبر له معتبر لم أر بذلك بأسًا، كان يحيى بن معين يكذبه"[١٢٥].

(١٢٢) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز(١/٧٩)، ومن طريقه أخرجه الخطيب(تاريخ بغداد: ١١/٥٠).

(١٢٣) الضعفاء والمتروكون(٨٢).

(١٢٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/٩٩).

(١٢٥) المجروحين لابن حبان(٢/٩٢).

وقال ابن عدي: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه"(١٢٦).

وقال الدارقطني: "ضعيف"(١٢٧).

٣ - محمد بن جعفر الفيْديُّ:

وهو الذي دافع يحيى بن معين عن أبي الصلت بمتابعته، وفي حديثه علتان:

العلة الأولى: الاختلاف في روايته من أوجه:

١ - فقد روى حديثه الحاكم (المستدرك: ١٣٧/٣ -٤٦٣٨)، كتاب معرفة الصحابة، من طريق أبي الحسين محمد بن أحمد القنطري، ثنا الحسين بن فهم، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس، ثنا محمد بن جعفر الفيدي، ثنا أبو معاوية". حتى قال: "ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ". بينما نقل الذهبي عن الحاكم والدارقطني أنهما قالا في الحسين بن فهم: "ليس بالقوي"(١٢٨).

ويؤيد روايته من هذا الوجه ما نقله الحاكم عن الدوري - قبله - أنه قال ليحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام: "أليس قد حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ**»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون"(١٢٩). ثم نقل بعده عن الحافظ صالح بن محمد الملقب بجزرة، عن يحيى أنه قال: "قد روى هذا ذاك الفيدي، عن أبي معاوية، عن الأعمش"، ولم يذكر توثيقه.

---

(١٢٦) الكامل(١٣١/٦)

(١٢٧) سؤالات السلمي للدارقطني(٢١٧).

(١٢٨) ميزان الاعتدال(٥٤٥/١).

(١٢٩) رواه الخطيب بإسناده عن الدوري (تاريخ بغداد: ٥١/١١)، وابن عساكر(تاريخ دمشق: ٣٨١/٤٢)، بلفظ: "أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية؟ "، وليس فيه: "وهو ثقة مأمون".

٢ - خولف الحسين بن فهم بن عبد الرحمن في روايته عن محمد بن يحيى بن الضريس، فقد رواه ابن محرز(معرفة الرجال: ٢٤٢/٢) عن يحيى بن معين. وابن المغازلي (مناقب علي: ١٤٤ -١٢٨) من طريق عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة، عن محمد بن يحيى. كلامهما (يحيى، ومحمد بن يحيى)، عن محمد بن جعفر الفيدي عن محمد بن الطفيل عن أبي معاوية. فزادا ذكر محمد بن الطفيل بين الفيدي وأبي معاوية، فإما أن تكون الرواية الأولى وهمًا، أو أن الفيدي دلس الحديث بإسقاط محمد بن الطفيل.

٣ - وجاء من وجه ثالث، رواه الخلال (المنتخب من علل الخلال: ٢٠٩/١)، فقال: "وقال محمد بن أبي يحيى، عن يحيى بن معين، أنه قال: حدثني به ثقة: محمد بن الطفيل، عن أبي معاوية"[١٣٠]. فلعله سقط من السند حرف (عن)، كما في الوجه الثاني، فيكون صوابه: "حدثني به ثقة (عن) محمد بن الطفيل"، على أن الراوي عن يحيى بن معين هنا هو محمد بن أبي يحيى لا يعرف، كما أنه لا يعرف رواية ليحيى بن معين عن محمد بن الطفيل مطلقًا[١٣١].

العلة الثانية: أن نقل الحاكم عن الدوري قول يحيى عن الفيدي: "وهو ثقة مأمون"، لم يذكره كل من نقله عن الدوري، كالخطيب البغدادي[١٣٢]، وابن عساكر[١٣٣]، والمزي[١٣٤]، والذهبي[١٣٥]. فالظاهر أن عبارة "وهو ثقة مأمون"، من

---

(١٣٠) المنتخب من علل الخلال(٢٠٩/١).

(١٣١) انظر: مقدمة تاريخ الدوري لنور سيف(١٩٦/١)، مقدمة رسالتي (نسخة الإمام يحيى بن معين: ٨٠).

(١٣٢) تاريخ بغداد(٥١/١١).

(١٣٣) تاريخ دمشق (٣٨١/٤٢).

(١٣٤) تهذيب الكمال(٧٩/١٨).

(١٣٥) تاريخ الإسلام (ط: بشار عوّاد معروف: ٥/ ٨٦٩).

كلام الحاكم لا من كلام يحيى بن معين[١٣٦]، لذا لم يورد أحدٌ توثيق ابن معين له في ترجمته، بل هو في حدِّ المجهول عندهم:

حيث انفرد ابن حبان بذكره في كتابه "الثقات"[١٣٧].

وقال الباجي: "أخرج البخاري في الهبة عنه عن محمد بن فضيل، ولم أجد له ذكرًا في غير هذا الكتاب ويشبه أن يكون مجهولاً"[١٣٨].

وقال الحافظ ابن حجر: "مقبول"[١٣٩].

وقد استظهر ابن حجر أن الذي خرج له البخاري ولم ينسبه، راوٍ آخر ثقة غير محمد بن جعفر الفيدي هذا[١٤٠].

- وقد تقدم أن جمعًا من النقاد الحفاظ خالفوا يحيى بن معين بجعلهم الفيدي - كغيره - سارقًا لا متابعًا:

قال الحافظ مطيّن: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه"[١٤١].

وقال ابن حبان: "وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت"[١٤٢].

---

(١٣٦) وساقه الحافظ ابن حجر من كلام الحاكم، فقال (اتحاف المهرة: ٤/٤٠): "قال الحاكم: الحسين بن فهم ثقة مأمون حافظ، أبو الصلت ثقة مأمون".

(١٣٧) (٩/١١٠). وانظر: تاريخ بغداد (٢/١١٧)، تهذيب الكمال (٢٤/٥٨٦)، تاريخ الإسلام(٥/٩١٢).

(١٣٨) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٦٢٤)

(١٣٩) تقريب التهذيب(٤٧٢).

(١٤٠) تهذيب التهذيب(٩/٩٦).

(١٤١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(٧/١٨٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٢/٣٨١).

(١٤٢) المجروحين لابن حبان(٢/١٥١).

وقال ابن عدي: "والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه"[١٤٣].

وقال الدارقطني: "قيل إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحمد بن جعفر الفيدي"[١٤٤].

ولذا قال المعلمي عن الفيدي: "فعده ابن معين متابعًا، وعده غيره سارقًا، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما، فقد وهم[١٤٥].

وجوَّز الألباني أن يكون الفيدي هذا هو بعينه جعفر بن محمد البغدادي الآتي بعد قليل الذي أشار مطين لكذبه، ولكن انقلب اسمه، فإن الفيدي كوفي نزل بغداد، وكلاهما روى عنه الحافظ مُطّين، فيتأكد في حاله الجرح الشديد[١٤٦].

ثم إن محمد بن جعفر الفيدي روى الحديث - في الأكثر - عن محمد بن الطفيل؛ وابن الطفيل هذا كوفي مستور، لم يوثق بمعتبر.

فقد تفرد ابن حبان بذكره في "الثقات"[١٤٧].

---

(١٤٣) الكامل(٦/١٣١).

(١٤٤) تعليقات الدارقطني على المجروحين(١٧٩)

(١٤٥) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣٠٨).

(١٤٦) السلسة الضعيفة(٦/٥٢٤).

(١٤٧) (٩/٦٣). وانظر: تهذيب الكمال(٢٥/٤١٢)، تهذيب التهذيب(٩/٢٣٦).

وقال ابن عدي وذكر له حديثًا عن وكيع: "ومحمد بن الطفيل الذي رواه عنه ليس بالمعروف، فلا أدري البلاء منه أو من غيره"(١٤٨).

فالظاهر أنه من المجاهيل والضعفاء الذين ذكرهم الحفاظ بتهمة سرقة الحديث من أبي الصلت، أو أنه أُدخل عليه.

- وبهذا يتبين أنه لا تندفع التهمة عن أبي الصلت من الوجهين الذين ذكرهما يحيى بن معين:

فأما الوجه الأول: فما ذكره من متابعة الفيدي فإنها لا تصح، ولم يعتبرها النقاد آنفًا.

وأما الوجه الثاني: فما ذكره ابن محرز عن ابن معين أنه قال: "هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبو معاوية قديمًا ثم كف عنه"(١٤٩). فهو يحتاج لإثبات بسند تقوم به الحجة عن أبي معاوية، وإلا إننا بذلك نبرئ من وصف بالرفض واتهم بالوضع(١٥٠)، لنلصق التهمة بأحد الثقات الأثبات، والأصل خلافه، لذا فالنقاد تتابعوا كما تقدم على اعتبار أن كل من رواه عن أبي معاوية كان سارقًا له من أبي الصلت(١٥١).

---

(١٤٨) الكامل(٥/٥١).

(١٤٩) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز(١/٧٩). ومن طريقه الخطيب(تاريخ بغداد: ١١/٥٠).

(١٥٠) انظر ما تقدم من أقول العلماء فيه، وتقدم قول المعلمي(حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني: ٣٠٨). عن أبي الصلت: "من يأبي أن يكذّبه يلزمه أن يكذّب علي بن موسى الرضا، وحاشاه".

(١٥١) انظر: المجروحين لابن حبان(٢/١٥١)، الكامل لان عدي(٣/٤١٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٢/٣٨٠)، تذكرة الحفاظ لابن القيسراني(١٣٧). تاريخ الإسلام للذهبي(١٨/٣٦٨).

ولو كان هناك أصل لروايته عن أبي معاوية لما احتاج أن ينقل يحيى عن ابن نمير، بل لّما خفي عليه هذا، وهو إمام الجرح والتعديل، حين يقول عن رواية أبي الصلت الهروي للحديث لما سئل عنها: "ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه"(١٥٢). ويقول: "هذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها"(١٥٣).

بل لما خفي على حافظ الدنيا الإمام أحمد حين قال عن الحديث أيضًا: "ما سمعنا بهذا"(١٥٤). ويقول أيضًا عند ذكره أخرى: "قبح الله أبا الصلت"(١٥٥).

ثم يقول الحافظ مطيّن محمد بن عبد الله: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحدٌ"(١٥٦).

لذا طعن المعلمي في هذا النقل عن ابن نمير: بأن ابن نمير ربما قاله ظنًا لا يقينًا لّما رأى رواية أبي الصلت والفيدي عن أبي معاوية، وهو الظن الذي وقع ليحيى هنا، وشكك بأصل هذا النقل عن يحيى بن معين، فقال: "يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظنًا، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية، وهما ممن سمع منه قديمًا، وأكثر أصحاب أبي معاوية لا يعرفونه فوقع في ظنه ما وقع. هذا مع أن ابن محرز له ترجمة في (تاريخ بغداد) لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر ين درستويه"(١٥٧).

---

(١٥٢) سؤالات ابن الجنيد (٣٦٠).

(١٥٣) المرجع السابق(٣٨٥).

(١٥٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي(١٢٩).

(١٥٥) المنتخب من علل الخلال(١/٢٠٨).

(١٥٦) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(٧/١٨٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٢/٣٨١).

(١٥٧) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣٠٨).

٤ - محمد بن الطفيل:

وقد تقدم الكلام على روايته في متابعة الفيدي الآنفة.

٥ - جعفر بن محمد البغدادي:

روى حديثه الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد: ١٨٢/٧)، ومن طريقه ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٨١/٤٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣٤٩/١). من طريق الحافظ محمد بن عبد الله الملقب بمُطيّن، قال: "حدثنا جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه - وكان في لسانه شيء -".

ولعل قول الحافظ مُطيّن عن شيخه جعفر هذا: "وكان في لسانه شيء"، إشارة إلى أنه كان يكذب، ولا سيما أنه قال بعد روايته للحديث عنه مشيرًا لضعفه: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه".

وقال ابن الجوزي بعده: "وهو متهم بسرقة الحديث".

قال الذهبي: "فيه جهالة". ثم ساق له هذا الحديث، وقال: "موضوع"[١٥٨].

فتعقبه الحافظ ابن حجر، وقال: "وهذا الحديث له طرق كثيرة في (مستدرك الحاكم)، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع"[١٥٩].

---

(١٥٨) ميزان الاعتدال(٤١٥/١).

(١٥٩) لسان الميزان(٤٦٥/٢). ليس له في "المستدرك" إلا طريقان وشاهد، وكلها من طرق الضعفاء أو المجاهيل. وسيأتي كلام من قوى الحديث في الحكم على الحديث ومناقشته.

قلت: تقدم كلام ابن معين وابن عدي والدارقطني وغيرهم، أن الحديث ليس له أصل.

٦ - الحسن بن علي بن راشد:

روى حديثه ابن عدي (الكامل: ٢٠١/٣)، ومن طريقه ابن الجوزي (الموضوعات: ٣٥٢/١)، عن الحسن بن علي العدوي البصري عنه.

قال ابن عدي بعده: "وهذا حديث أبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، على إنه قد حدث به غيره، وسرقه منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير وأصدق من الحسن بن علي بن راشد، والذي ألزقه العدوي عليه"[١٦٠].

وقال ابن الجوزي بعده: "أبو سعيد العدوي الكذاب صراحًا الوضاع".

وقال الدارقطني: "وضع أسانيد ومتونًا"[١٦١].

٧ - أحمد بن سلمة أبو عمرو الجُرجاني:

روى حديثه ابن عدي (الكامل: ٣١١/١)، ومن طريقه رواه السهمي (تاريخ جرجان: ٦٥)، وابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٧٩/٤٢)، وابن الجوزي (الموضوعات: ٣٤٩/١)، قال ابن عدي: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى بن عدي الجرجاني بمكة، حدثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني.

---

(١٦٠) الكامل(٢٠١/٣).

(١٦١) سؤالات السهمي للدارقطني(٢٠٠).

قال ابن عدي بعده: "وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء".

وقال أيضًا بعد ذكر جماعة رووه عن أبي معاوية: "وحدث به أحمد بن سلمة الكوفي من ساكني جرجان - وكان متهمًا - عن أبي معاوية كذلك"[١٦٢].

ولم يذكر السهمي في "تاريخ جرجان" في ترجمته مع ذكر حديثه إلا قول ابن عدي: "حدث عن الثقات بالبواطيل".

وقال ابن حبان: "كان يسرق الحديث"[١٦٣].

٨ - رجاء بن سلمة:

روى حديثه الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد: ٣٤٨/٤)، ومن طريقه ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٧٩/٤٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣٤٩/١).

قال ابن الجوزي بعده: "وقد اتهموه بسرقته أيضًا".

ولم يذكر فيه ابن حجر في "لسان الميزان" غير كلام ابن الجوزي[١٦٤].

قلت: لو ثبت الطريق إليه، إذ في الطريق إليه عندهم عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد أبو القاسم الثلاج: كذبوه[١٦٥].

---

(١٦٢) الكامل(١٣١/٦).

(١٦٣) انظر: لسان الميزان(٤٧٣/١).

(١٦٤) المرجع السابق(٤٦٥/٣). ولم يورده الذهبي في "ميزان الاعتدال" أصلاً.

(١٦٥) انظر: ميزان الاعتدال (٤٩٧/٢)، لسان الميزان(٥٨٢/٤).

٩ - القاسم بن سلاّم:

روى حديثه ابن حبان (المجروحين: ١/ ١٣٠، ١٣١)، ورواه كذلك من طريقه ابن الجوزي (الموضوعات: ١/ ٣٥٢)، ضمن نسخة كتبها ابن حبان عن الحسين بن إسحاق الأصبهاني[١٦٦]، عن إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن أبي عبيد القاسم بن سلام.

قال ابن حبان عن إسماعيل بن محمد بن يوسف: "يقلب الأسانيد ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به"، ثم ذكر حديثه هذا.

وقال أبو نعيم: "روى عن حبيب كاتب مالك وعمر بن أبي سلمة التنيسي والقاسم بن سلاّم الموضوعات"[١٦٧].

وقال الحاكم: "روى عن سُنَيْد، وأبي عبيد، وعمرو بن أبي سلمة أحاديث موضوعة"[١٦٨].

وتابعه من هو شرٌ منه حالاً، إذ قال الدارقطني - وذكر الحديث -: "وحدث به شيخ لأهل الرّي دجال، يقال له: محمد بن يوسف بن يعقوب[١٦٩]، حدث به عن شيخ له مجهول، عن أبي عبيد القاسم بن سلام، عن أبي معاوية"[١٧٠].

---

(١٦٦) انظر: اللآلئ المصنوعة للسيوطي(١/ ٣٠٣).

(١٦٧) الضعفاء لأبي نعيم(٦٠).

(١٦٨) انظر: لسان الميزان(٢/١٦٨).

(١٦٩) انظر: ميزان الاعتدال(٤/٧٢)، لسان الميزان(٧/٥٩٨).

(١٧٠) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (١٧٩).

١٠ - إبراهيم بن موسى الرازي:

روى حديثه الطبري(تهذيب الآثار -مسند علي: ١٠٥ -١٧٤)، فقال: عن إبراهيم بن موسى الرازي. قال الطبري عنه: "هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث".

قال صاحب كتاب "معجم شيوخ الطبري": "لم أقف له على ذكر أو ترجمة في كتب الجرح والتعديل، ولا في كتب الحديث والآثار التي بين يدي، ولم أعرف من هو! إلا ما ذكره شيخنا الألباني رحمه الله تعالى في (الضعيفة: ٥٣٠/٦) معقبًا على الحديث موضوع الترجمة، حيث قال: (قلت: قال ابن عدي: له حديث منكر عن أبي معاوية. وكأنه يعني هذا)"[١٧١].

قلت: ذكر الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" رجلاً في طبقة تلاميذ أبي معاوية يدعى إبراهيم بن موسى الأنصاري، فقال عنه: "ذكره النجاشي في شيوخ الشيعة، روى عن علي بن موسى الرضا"[١٧٢].

وروايته لهذا الحديث مع جهالته عند الحافظ الذي روى عنه يدل على أنه سرقه كغيره، كما ذكر ابن عدي وغيره.

١١ - موسى بن محمد الأنصاري:

روى حديثه خيثمة بن سليمان (حديثه: ٢٠٠) من طريق محفوظ بن بحر الأنطاكي، عن موسى بن محمد الأنصاري.

وآفته محفوظ بن بحر الأنطاكي، قال ابن عدي: "سمعت أبا عروبة يقول: كان محفوظ يكذب. . . له أحاديث يوصلها وغيره يرسلها، وأحاديث يرفعها وغيره يوقفها

---

(١٧١) (٦٥).

(١٧٢) (٣٧١/١).

على الثقات"[١٧٣]. وأغرب ابن حبان، فقال عنه: "مستقيم الحديث"[١٧٤]. بينما عدّ الذهبي هذا الحديث من بلاياه[١٧٥].

ولّما ترجمه ابن العجمي في كتابه "الكشف الحثيث عمّن روي وضع الحديث"، أورد كلام الذهبي، وقال: "فقوله فمن بلاياه.. الخ، من وضعه وأكاذيبه"[١٧٦].

أما ابن حجر فاعترض الذهبي قائلاً: "وهذا الحديث قد رواه غيره، عن أبي معاوية، فليس هو من بلاياه"[١٧٧].

قلت: يردُ على توثيق ابن حبان له، ودفع ابن حجر عنه، ما قاله ابن حبان نفسه عن هذا الحديث - كذا ابن عدي والدارقطني[١٧٨] -: "وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن أقلب إسناده"[١٧٩]. وبما أن الحديث رواه خيثمة، فقال: "حدثنا ابن عوف، حدثنا محفوظ بن بحر الأنطاكي، حدثنا موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، عن أبي معاوية"، فنظرنا، فإذا شيخ خيثمة هو الحافظ أبو جعفر محمد بن عوف الطائي[١٨٠]، وشيخ محفوظ الأنطاكي والراوي عن أبي معاوية هو موسى بن محمد الأنصاري الكوفي الثقة[١٨١]، فلم يبق سارقٌ له إلا محفوظ بن بحر

---

(١٧٣) الكامل(١٩٣/٨).

(١٧٤) الثقات لابن حبان (٢٠٤/٩)

(١٧٥) ميزان الاعتدال(٤٤٤/٣).

(١٧٦) (٢١٤).

(١٧٧) لسان الميزان(٤٦٩/٦).

(١٧٨) الكامل لابن عدي(٤٧٣/٤)، تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين لابن حبان(١٧٩).

(١٧٩) المجروحين لابن حبان(١٥١/٢).

(١٨٠) تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٧/٥٥)، سير أعلام النبلاء(٦١٣/١٢)، تهذيب الكمال للمزي(٢٣٦/٢٦).

(١٨١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١٦٠/٨).

الأنطاكي، فصح ما ذكره الذهبي من أن الحديث من بلاياه، وأنه سرقه فألزقه بموسى بن محمد الأنصاري.

١٢ - محمود بن خداش:

ذكر حديثه ابن الجوزي(الموضوعات: ٣٥٢/١)، وعزاه لابن مردويه من طريق الحسن بن عثمان عن محمود بن خداش.

ولم يبرز ابن الجوزي من الإسناد إلا ما ذكرنا، فأما محمود بن خداش فلا بأس به[١٨٢]، لكن البلاء من الراوي عنه الحسن بن عثمان التستري.

قال ابن عدي عنه: "كان عندي يضع، ويسرق حديث الناس. سألت عبدان الأهوازي عنه فقال هو كذاب"[١٨٣].

وقال أبو علي النيسابوري: "هو كذاب يسرق الحديث"[١٨٤].

وأما ابن حبان، فقال عنه وهو من شيوخه: "الحسن بن عثمان بن زياد بتستر، مستقيم الحديث"[١٨٥].

قلت: يقدم الجرح المفسر، وقد تقدم قول ابن حبان عن الحديث لّما حكم بأنه لا أصل له: "وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن أقلب إسناده"[١٨٦].

---

(١٨٢) انظر: مشيخة النسائي(١٠١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٣٢٧/٣)، سير أعلام النبلاء(٤٨٨/١٠).

(١٨٣) الكامل(٢٠٧/٣).

(١٨٤) انظر: لسان الميزان(٦٨/٣).

(١٨٥) الثقات لابن حبان (٢٦٧/٩).

(١٨٦) المجروحين(١٥١/٢).

١٣ - هشام:

قد ذكره الدارقطني وهو يذكر جماعة سرقوه من أبي الصلت، فقال: "ورجل كذاب من أهل الشام حدث به عن هشام، عن أبي معاوية"[١٨٧].

قلت: يحتمل أنه هشامًا هذا هو هشام بن عمار، وهو الذي ذكره ابن الجوزي حين نقل كلام الدارقطني، فقال: "حدث به عن هشام بن عمار عن أبي معاوية"[١٨٨]. ويحتمل أنه هشام بن عبد الملك الطيالسي الحافظ، فإنه معروف بالرواية عن أبي معاوية[١٨٩]، لكن مهما كان ذلك فإنه لا يهم، ما دام أن الراوي عن هشام هذا ساقه الحافظ الدارقطني في سرّاق الحديث، وحكم عليه بالكذب، فكفانا مؤنته.

كلهم (الثلاثة عشرة)، عن أبي معاوية.

• **الطريق الثاني**: عيسى بن يونس:

روى حديثه ابن عدي (الكامل: ٣٠٢/٦)، والآجري (الشريعة: ٢٠٦٩/٤ -١٥٥١)، عن علي بن إسحاق بن زاطيا، عن عثمان بن عبد الله بن عمرو العثماني، عيسى عن يونس.

وفيه عثمان بن عبد الله العثماني، قد ساق ابن عدي جملة من أحاديثه مع هذا الحديث، ثم قال: "ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث، أحاديث موضوعات"[١٩٠]. ولما ذكر أنه قد سرق هذا الحديث جماعة ضعفاء من أبي الصلت، قال: "وهذا

---

(١٨٧) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان(١٧٩).

(١٨٨) الموضوعات(٣٥٥/١).

(١٨٩) انظر: تهذيب الكمال للمزي(١٢٧/٢٥).

(١٩٠) الكامل(٣٠٤/٦).

الحديث لا أعلم رواه أحد عن عيسى بن يونس غير عثمان بن عبد الله، وهذا الحديث في الجملة معضل عن الأعمش"[١٩١].

وقال ابن حبان عنه: "كان يقلب الأسانيد لا يحل الاحتجاج بخبره"[١٩٢]، فذكر حديثه، إلا أنه سماه عثمان بن خالد العثماني، فعقب الدارقطني عليه بقوله: "هذا وهم، لم يرو عثمان بن خالد، عن عيسى بن يونس شيئًا، وإنما روى هذا الحديث عن عيسى بن يونس: عثمان بن عبد الله القرشي"[١٩٣].

وقال الحاكم في المدخل: "ورد خراسان فحدث بها عن مالك، والليث، وابن لهيعة، ورشدين بن سعد، وحماد بن سلمة، وغيرهم، بأحاديث موضوعة، حدثونا الثقات من شيوخنا عنه بها، والحمل فيها عليه"[١٩٤].

• **الطريق الثالث**: سعيد بن عقبة:

روى حديثه ابن عدي (الكامل: ٤٧٣/٤). وابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٧٩/٤٢)، وابن الجوزي (الموضوعات: ٣٥٢/١) من طريقه. قال ابن عدي: "حدثنا أحمد بن حفص، حدثنا سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي". وسنده تالف من وجهين:

الأول: أن فيه سعيد بن عقبة مجهول، قال ابن عدي في ترجمته: "لا يتابع عليه، وهو مجهول غير ثقة، سألت عنه ابن سعيد[١٩٥] فقال: لا أعرفه في الكوفيين،

---

(١٩١) المرجع السابق(٣٠٢/٦).

(١٩٢) المجروحين(١٠٢/٢).

(١٩٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين(١٨٣).

(١٩٤) انظر: لسان الميزان(٣٩٤/٥).

(١٩٥) هو الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، انظر: سير أعلام النبلاء(٣٤٠/١٥)، لسان الميزان(٦٠٣/١).

ولم أسمع به قط"[١٩٦]. ثم ذكر هذا الحديث، وقال: "يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء"[١٩٧].

الثاني: فيه أحمد بن حفص بن عمر السعدي شيخ ابن عدي، قال ابن عدي في ترجمته: "حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليه"[١٩٨].

وقال الإسماعيلي: "كان يعرف الحديث صدوقًا، وكان ممرورًا"[١٩٩]. قال ابن حجر: "فأشار إلى أنه كان أحيانًا يغيب عقله. والممرور: هو الذي يصيبه الخلط من المرة، فيخلط"[٢٠٠].

ويظهر أن الحافظ ابن عدي كان يحمل سعيد بن عقبة تبعة هذا الحديث لذكره له في ترجمته، دون ترجمة أحمد بن حفص السعدي، لكن قال الذهبي: "لعله اختلقه السعدي"[٢٠١]. وهو الأقرب لجهالة سعيد بن عقبة الكوفي، ولأن ابن عدي قال في ترجمته: "وسعيد بن عقبة هذا لم يبلغني عنه من الحديث غير ما ذكرت"، وكل ما ذكره عنه كان من طريق أحمد بن حفص السعدي الذي وصفه بأنه: "يحدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليه"، وقال عنه بعد أن ساق له أحاديث: "ما أعلم حدّث به غير

---

(١٩٦) الكامل(٤/٤٧٣)

(١٩٧) المرجع السابق(٤/٤٧٢).

(١٩٨) المرجع السابق(١/٣٢٨).

(١٩٩) نقله عنه السهمي(تاريخ جرجان: ٧١). ولم يأت لفظ "صدوق" في نقله عنه ضمن(سؤالاته للدارقطني: ١٤٤)، ولا في كتاب الإسماعيلي(معجم أسامي شيوخه: ١/٣٥٥)، بل قال: "يعرف بحمدان، جرجاني ممرور".

(٢٠٠) لسان الميزان(١/٤٤٦).

(٢٠١) ميزان الاعتدال(٢/١٥٣).

أحمد بن حفص هذا، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبّه عليه فيغلط فيحدث به من حفظه"[٢٠٢].

فلعل هذا مما اشتبه عليه فينطبق عليه ما قاله الحافظ ابن عدي حين ذكر الحديث في ترجمة سعيد بن عقبة: "يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء"[٢٠٣].

• **الطريق الرابع**: وكيع بن الجراح:

روى حديثه ابن عدي (الكامل: ٤/٤٧٣)، فقال: "حدثناه، عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه".

وبالرغم أن ابن عدي كفانا الحكم على هذه الرواية ببيان الكذاب، فإن الضمير في قوله: "حدثناه"، يعود لشيخه الآنف ذكره قريبًا أحمد بن حفص بن عمر السعدي، وشيخ الكذاب هو سفيان بن وكيع ضعيف أيضًا[٢٠٤].

أربعتهم (أبو معاوية، وعيسى بن يونس، وسعيد بن عقبة، ووكيع)، عن الأعمش، عن مجاهد، ابن عباس به، إلا إنَّ بعضهم يذكر «**مَدِينَةَ الحِكْمَةِ**» بدل «**مَدِينَةَ العِلْمِ**».

وبذلك يتبين أن حديث ابن عباس رضي الله عنه لا أصل له كما قال النقاد.

• **وجاء للحديث شواهد عن بعض الصحابة، وهي:**

١- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنحوه، وجاء عنه من طرق:

• **الطريق الأول**: من طريق شريك، عن سلمة بن كهيل، واختلف عليه من أوجه:

---

(٢٠٢) الكامل(١/٣٣٠).

(٢٠٣) المرجع السابق(٤/٤٧٢).

(٢٠٤) انظر: تهذيب الكمال للمزي(١١/٢٠٠)، ميزان الاعتدال للذهبي(٢/١٧٣).

أ) فرواه الترمذي (٦٣٧/٥ -٧٢٣)، وابن جرير (تهذيب الآثار -مسند علي: ١٠٤ -١٧٢) من طريق محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي رضي الله عنه.

تابعه على هذا الوجه: يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، به. ذكره الدارقطني في العلل (٣/ ٢٤٧)، ولم يسنده.

ب) ورواه الآجري (الشريعة: ٢٠٦٨/٤ -١٥٤٩)، وأبو طاهر السِّلفي (المشيخة البغدادية: خ/١/١١)، وابن الجوزي (الموضوعات: ٣٥٠/١)، من طريق عبد الحميد بن بحر، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن أَبى عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه. فأبدل الصنابحي بأبي عبد الرحمن.

ج) وروي عن شريك، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي، عن علي رضي الله عنه. فأبهم الراوي عن الصنابحي. ذكره الدارقطني في العلل (٢٤٧/٣)، ولم يسنده.

د) ورواه القطيعي (زوائد فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ٦٣٤/٢ - ١٠٨١)، (جزء الألف دينار: ٣٣٣ -٢١٦)، وأبو نعيم (الحلية: ٦٤/١)، (معرفة الصحابة: ٨٨/١ -٣٤٧)، والآجري (الشريعة: ٢٠٦٩/٤ -١٥٥٠)، وابن عساكر (تاريخ دمشق: ٤٢/ ٣٧٨)، وابن المغازلي (مناقب علي: ١٤٤ -١٢٩)، وابن الجوزي (الموضوعات: ٣٤٩/١)، من طرق عن محمد بن عمر الرومي وعبد الحميد بن بحر - من وجه خر عنهما -، وسويد بن سعيد، ثلاثتهم: عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي رضي الله عنه.

وقد تفرد الطبري بتصحيح الحديث بعد تخريجه من الوجه الأول مخالفًا النقاد، فقال: "وهذا خبر صحيح سندُه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبرٌ لا يُعرَف له مخرجٌ عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه. والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة".

ولا شك أن تعليله أتقن من تصحيحه خاصة في ذكر العلة الأولى، أما العلة الثانية التي ذكرها ففيها قصور شديد، لأن الإسناد عندهم واه، فلم يثبت عن سلمة بن كهيل أصلاً، بل ولا عن شريك الذي رواه عنه:

فيحيى بن سلمة شيعي متروك[٢٠٥].

وعبد الحميد بن بحر يروي عن شريك ما ليس من أحاديثه، كان يسرق الحديث[٢٠٦].

وسويد بن سعيد صدوق في الأصل، إلا أنه عمي فصار يتلقن، وكان مدلسًا، فلعله دلس الرومي أو ابن بحر[٢٠٧].

ومحمد بن عمر الرومي الذي صححه من طريقه ضعيف، أنكر عليه هذا الحديث: البخاري، والترمذي، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وأنه لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا شريك حدَّث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده.

---

(٢٠٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي(١٠٨)، وللدارقطني (١/٢٥٦)، المجروحين لابن حبان(٣/١١٢).

(٢٠٦) قاله ابن حبان(المجروحين: ٢/١٤٢).

(٢٠٧) الكامل لابن عدي(٤/٤٩٦)، تهذيب الكمال للمزي(١٢/ ٢٤٧)، ميزان الاعتدال للذهبي(٢/٢٤٨).

قال الترمذي: "وسألت محمدًا عن حديث محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**أَنَا دَارُ الحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، سألت محمدًا عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث. قال أبو عيسى: لم يرو عن أحد من الثقات من أصحاب شريك، ولا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك"(٢٠٨).

وقال الترمذي أيضًا: "هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك"(٢٠٩).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبى عنه فقال: هو قديم روى عن شريك حديثًا منكرًا، قلت ما حاله؟ فقال: فيه ضعف"(٢١٠).

وقال ابن حبان: "عمر بن عبد الله الرومي(٢١١)، شيخ يروي عن شريك يقلب الأخبار، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال. . . وهذا خبر لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه، ثم أقلبه على شريك وحدث بهذا الإسناد"(٢١٢).

---

(٢٠٨) علل الترمذي الكبير(ترتيبه: ٣٧٥).

(٢٠٩) سنن الترمذي(٦٣٧/٥).

(٢١٠) الجرح والتعديل(٢٢/٨).

(٢١١) هكذا جاء عند ابن حبان في المطبوع ولعله نسبه لجده، فهو محمد بن عمر بن عبد الله الرومي.

(٢١٢) المجروحين(٩٤/٢).

ثم لو ثبت السند إلى شريك فهو ضعيف مدلس[٢١٣]، وسلمة لم يسمع من الصنابحي.

قال الدارقطني: "والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي"[٢١٤].

وقال المعلمي: "المروي عن شريك لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه، والاضطراب الذي لا يوثق منه على شيء"[٢١٥].

• **الطريق الثاني**: من طريق علي بن موسى الرضا، روي عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه ابن المغازلي (مناقب علي: ١٤٢ -١٢٦) من طريق محمد بن عبد الله بن المطلب، عن أحمد بن محمد بن عيسى[٢١٦]، عن محمد بن عبد الله بن عمر اللاحقي، عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن جدِّه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي رضي الله عنه به، وزاد: «**كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّه يَصِلُ إِلَى المَدِيْنَةِ إلاَّ مِنْ البَابِ**». وهذا إسناد تالف موضوع.

---

(٢١٣) تهذيب الكمال للمزي(٤٦٢/١٢)، ميزان الاعتدال للذهبي(٢٧٠/٢).

(٢١٤) العلل(٢٤٨/٣).

(٢١٥) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٢٦٢).

(٢١٦) هو أحمد بن محمد بن موسى أبو عيسى المعروف بابن العراد الكبير، بسببه كذب الدارقطني ابن المطلب؛ لأنه ادعى سماعه منه بعد وفاته سنوات(انظر: تاريخ بغداد للخطيب: ٨٧/٣، وتاريخ دمشق لابن عساكر: ١٥/٥٤، ١٧).

ففيه محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني كذاب دجال، نقل الخطيب تكذيب الدارقطني، والأزهري، والدقّاق له، وقال عنه: "وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة"[٢١٧].

وأما محمد بن عبد الله اللاحقي فمن المجاهيل[٢١٨].

* وذكر ابن الجوزي (الموضوعات: ١/٣٥٠) أن ابن مردويه رواه من طريق الحسين بن علي[٢١٩] عن أبيه. ولم يسنده، ثم قال عنه: "وفيه مجاهيل".

الوجه الثاني: رواه ابن النجار في "تاريخه" (كما في اللآلئ المصنوعة للسيوطي: ١/٣٠٧)، من طريق علي بن محمد بن مهرويه، عن داود بن سليمان الغازي، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه، عن علي رضي الله عنه به. وهذا كذلك إسناد تالف موضوع.

فيه داود بن سليمان الجرجاني الغازي، قال الذهبي: "كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال فهو شيخ كذاب، له نسخة موضوعة على الرضا، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه"[٢٢٠].

• **الطريق الثالث**: من طريق الحارث الأعور وعاصم بن ضمرة:

رواه الخطيب(تلخيص المتشابه: ١/٣٠٩)، وابن عساكر(تاريخ دمشق: ٤٢/٣٨٣) من طريقه. عن عباد بن يعقوب الرواجني، عن يحيى بن بشار[٢٢١]

---

(٢١٧) تاريخ بغداد(٣/٨٦).

(٢١٨) المرجع السابق(٣/٤٨).

(٢١٩) جاء في الأصل المعتمد "الحسن بن علي"، والتصحيح من طبعة أضواء السلف، للمحقق بوياجيلار(٢/١١٢)، والمحققة على عدة نسخ.

(٢٢٠) ميزان الاعتدال(٢/٨).

(٢٢١) جاء في مطبوعة "تاريخ دمشق" يحي بن بشير"، وهو خطأ.

الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث وعاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه، وزاد في أوله: «**شَجَرَةٌ أَنَا أَصْلُهَا، وَعَلِيٌّ فَرْعُهَا، وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ مِنْ ثَمَرِهَا، وَالشِّيعَةُ وَرَقُهَا، فَهَلْ يَخْرُجُ مِنَ الطَّيِّبِ إِلا الطَّيِّبَ**...»، وهو إسناد موضوع.

فيه عباد بن يعقوب الرواجني رافضي شتّام للصحابة.

قال ابن حبان: "كان رافضيًا داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك"(٢٢٢).

وقال ابن عدي: "فيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم"(٢٢٣).

وقال ابن خزيمة: "حدثنا الصدوق في روايته المتهم في دينه"(٢٢٤). لكن نقل ابن حجر عن الخطيب البغدادي قوله: إن ابن خزيمة ترك الرواية عنه أخرًا(٢٢٥).

وأما شيخه يحيى بن بشار الكندي، وشيخ شيخه إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، فقال الخطيب في سياق الحديث: "يحيى بن بشار الكندي الكوفي، حدث عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، وجميعًا مجهولان"(٢٢٦).

---

(٢٢٢) المجروحين(٢/١٧٢).

(٢٢٣) الكامل(٥/٥٥٩).

(٢٢٤) انظر: تهذيب الكمال للمزي(١٤/١٧٧)، ميزان الاعتدال لذهبي(٢/ ٣٧٩).

(٢٢٥) تهذيب التهذيب(٥/١١٠). وقد روى له البخاري مقرونًا، لكن قال ابن القيسراني(تذكرة الحفاظ: ٣٥): "وإن كان محمد بن إسماعيل يروي عنه حديثًا واحدًا في الجامع، فلا يدل ذلك على صدقه، لأن البخاري يروي عنه حديثًا وافقه عليه غيره من الثقات".

(٢٢٦) تلخيص المتشابه(١/٣٠٩).

وقال الذهبي: "يحيى بن بشار الكندي، شيخ لعباد بن يعقوب الرواجنى، لا يعرف عن مثله، وأتى بخبر باطل"(٢٢٧).

• **الطريق الرابع**: من طريق جرير الضّبي:

رواه ابن المغازلي (مناقب علي: ١٣٩ -١٢٢) من طريق حفص بن عمر العدني، عن علي بن عمر، عن أبيه، عن جرير، عن علي رضي الله عنه. وهو ضعيف جدًا.

فيه حفص بن عمر العدني واه يقلب الأسانيد.

قال العقيلي: "لا يقيم الحديث"(٢٢٨).

وقال النسائي: "ليس بثقة"(٢٢٩).

وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد قلبًا لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"(٢٣٠).

وقال ابن عدي: "وعامة حديثه غير محفوظ"(٢٣١).

---

(٢٢٧) ميزان الاعتدال(٣٦٦/٤).

(٢٢٨) الضعفاء الكبير(٢٧٣/١).

(٢٢٩) انظر: الكامل لابن عدي(٢٧٩/٣).

(٢٣٠) المجروحين(٢٥٧/١).

(٢٣١) الكامل(٢٨٣/٣).

ثم إن الثلاثة الذين فوقه: علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب[٢٣٢]، وأبوه[٢٣٣]، وجرير الضبي[٢٣٤]، كلهم مجاهيل تفرد ابن حبان في ذكرهم في "ثقاته".

• **الطريق الخامس**: من طريق الشعبي:

رواه ابن مردويه (كما في الموضوعات لابن الجوزي: ٣٥٠/١، اللآلئ المصنوعة: ٣٠٢/١)، من طريق الحسن بن محمد، عن جرير، عن محمد بن قيس، عن الشعبي عن علي رضي الله عنه. ولا يثبت، لأمور:

١ - تعليق ابن الجوزي - وبعده السيوطي – للإسناد عن الحسن بن محمد، فلا نعلم الواسطة بينه وبين ابن مردويه، مع تفرد ابن مردويه بهذا السند دون الكتب المتقدمة المشهورة كالكتب الستة.

٢ - إبهام الحسن بن محمد وشيخه جرير، حيث لم تتبين حقيقتهما ولا حالهما، ولم يذكر في الرواة عن محمد بن قيس الأسدي من اسمه جريرٌ، لا في "السنن" ولا "المسانيد"، ولا "المصنفات" المشهورة. أما إعلال ابن الجوزي له بقوله:

---

(٢٣٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي(٧٨/٢١)، الثقات لابن حبان(٤٥٦/٨)، وقال عنه ابن حجر(تقريب التهذيب: ٤٠٤): "مستور".

(٢٣٣) روى له مسلم والبخاري تعليقًا، انظر: تهذيب الكمال للمزي(٤٦٦/٢١)، الثقات لابن حبان (١٨٠/٧)، وقال عنه: "يخطئ".

(٢٣٤) انظر: تهذيب الكمال للمزي(٥٥٢/٤)، الثقات لابن حبان(١٠٨/٤). قال الذهبي عنه(ميزان الاعتدال: ١/ ٣٩٧): "لا يعرف".

"محمد بن قيس، وهو مجهول"[٢٣٥]. فلا يصح، لأن محمد بن قيس الأسدي الراوي عن الشعبي: ثقة[٢٣٦].

٣ - الشعبي لم يسمع من علي إلا حديثًا واحدًا، قال الدارقطني: "سمع منه حرفًا، ما سمع غير هذا"[٢٣٧]. قال الحافظ ابن حجر: "كأنه عنى ما أخرجه البخاري في الرجم عنه، عن عليٍّ حين رجم المرأة، قال رجمتها بسنة النبي صلى الله عليه وسلم[٢٣٨]"[٢٣٩]. فما سوى هذا الحديث له عن عليٍّ فهو لا شيء كما قال الإمام أحمد. قال إسحق بن منصور: "قلت ليحيى: قال الشعبي: إن الفضل حدثه وأن أسامة حدثه، قال: لا شيء. وقال أحمد: وعليٌّ لا شيء"[٢٤٠].

ولذا فهذا الطريق يدخل في قاعدة نقاد الحديث - كابن عدي وابن حبان والدارقطني - المقررة سابقة: بأن كل من حدّث به فقد سرقه من أبي الصلت.

ولذا ذكره ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات" كما تقدم.

---

(٢٣٥) الموضوعات(١/٣٥٣).

(٢٣٦) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٨/٦١)، تهذيب الكمال للمزي(٢٦/ ٣١٨). قال أحمد: "ثقة لا يشك فيه، وهو أوثق من ذلك".

(٢٣٧) علل الدارقطني(٤/٩٧).

(٢٣٨) انظر: صحيح البخاري(٨/١٦٤-٦٨١٢)، كِتَاب الحُدُود، بَابُ رَجْمِ المحْصَنِ، قال سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يُحَدِّثُ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ رَجَمَ المَرْأَةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَقَالَ: «قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(٢٣٩) تهذيب التهذيب(٥/٦٨).

(٢٤٠) المراسيل لابن أبي حاتم(١٦٠).

وتابعه الذهبي في "مختصره"، فقال: "وهذا الحديث شبّه لبعض المحدثين السذج؛ فإنه موضوع، وله طرق كثيرة؛ فقد روى بإسناد فردٍ، عن جرير، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، عن علي، مرفوعًا"[٢٤١].

• **الطريق السادس**: من طريق الأصبغ بن نباته:

رواه أبو الحسن علي بن عمر الحربي في "أماليه" (كما في اللآلئ المصنوعة: ٣٠٧/١)، ومن طريقه ابن عساكر(تاريخ دمشق: ٣٧٨/٤٢)، من طريق إسحاق بن محمد بن مروان، عن أبيه محمد بن مروان، عن عامر بن كثير السراج، عن أبي خالد، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «**أَنَا مَدِيْنَةُ الجَنَّةِ، وَأَنْتَ بَابُهَا يَا عَلِيُّ، كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّه يَدْخُلُهَا مِنْ غَيْرِ بَابِهَا**».

وهو إسناد تالف موضوع، فيه محمد بن مروان[٢٤٢]، وسعد بن طريف[٢٤٣]، والأصبغ بن نباته[٢٤٤]، كلهم متروك، بل كُذّب الأخيران.

قال ابن عساكر بعد أن ساق هذه الرواية وغيرها: "وكل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي"[٢٤٥].

---

(٢٤١) تلخيص الموضوعات(١١٦).

(٢٤٢) انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني (٦٢)، لسان الميزان لان حجر(٤٩٨/٧).

(٢٤٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي(١٢٢/٢)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(٢٣٦/٥)، سؤالات البرقاني للدارقطني(٣٣).

(٢٤٤) انظر: المجروحين لابن حبان(١٧٤/١)، ميزان الاعتدال للذهبي(٢٧١/١).

(٢٤٥) تاريخ دمشق(٣٨٠/٤٢).

وقال المعلمي عن الحديث: "فيه إسحاق بن محمد بن مروان، عن أبيه، وهما تالفان، مترجمان في (اللسان)، وفيه بعد ذلك من لم أعرفه[٢٤٦]، وفي آخره: سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، شيعيان متروكان"[٢٤٧].

٢- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، جاء عنه من طريقين:

• **الطريق الأول**: من طريق عبد الرحمن بن بهمان:

روى حديثه ابن المقرئ (المعجم: ٨٤ -١٧٥)، ومن طريقه الخطيب (تاريخ بغداد: ١٨١/٣)، وابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٨٣/٤٢)، وابن الجوزي (الموضوعات: ٣٤٩/١). قال ابن المقرئ: حدثنا أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدّقاق البغدادي.

ورواه ابن حبان (المجروحين: ١٥٢/١)، وابن عدي (الكامل: ٣١٦/١)، والحاكم (المستدرك: ١٤٠/٣ -٤٦٤٤)، عن النعمان بن هارون البلدي. ورواه ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٨٣/٤٢)، وابن الجوزي (الموضوعات: ٣٤٩/١) من طريق ابن عدي.

ورواه ابن عدي (الكامل: ٣١٦/١)، ومن طريقه ابن الجوزي (الموضوعات: ٣٤٩/١) من طريق محمد بن أحمد المؤمل، وعبد الملك بن محمد.

ورواه ابن المغازلي (١٣٥ -٣٩، ١٤١ -١٢٥)، عن عمر بن الحسن الصيرفي، و محمد بن عيسى بن شيبة البزار.

---

(٢٤٦) يقصد: عامر بن كثير السراج، وأبا خالد.

(٢٤٧) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣١٠).

ورواه ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٢٢٦/٤٢)، من طريق محمد بن عبد الله الصيرفي، وعلي بن إبراهيم البلدي.

(ثمانيتهم)، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله الحرّاني المُكْتَب المؤَدِّب، عن عبد الرزاق الصنعاني، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن بهمان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَهُوَ آخِذٌ بِضَبْعِ عَلِي بْن أَبِي طَالِبٍ: «**هَذَا أَمِيرُ الْبَرَرَةِ، وَقَاتِلُ الْفَجَرَةِ، مَنْصُورٌ مَنْ نَصَرَهُ، مَخْذُولٌ مَنْ خَذَلَهُ**»، **مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْحُكْمَ فَلْيَأْتِ الْبَابِ»**.

والحديث بهذا الإسناد صححه الحاكم، مع أنه من طريق أحمد بن عبد الله بن يزيد المُكْتَب المؤَدِّب كان يضع الحديث:

قال ابن حبان عنه: "يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات. . . وهذا شيء مقلوب إسناده ومتنه معا"(٢٤٨).

وقال ابن عدي: "كان بسر من رأى يضع الحديث. . . وهذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا"(٢٤٩).

وقال الدارقطني: "يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير، يترك حديثه"(٢٥٠).

وقال الذهبي معقبًا على تصحيح الحاكم له: "بل والله موضوع، وأحمد كذاب".

---

(٢٤٨) المجروحين(١/١٥٣).

(٢٤٩) الكامل(١/٣١٦).

(٢٥٠) انظر: تاريخ بغداد(٤/٤٤٢)، لسان الميزان (١/٥٠١).

❖ وتابع أحمد بن عبد الله بن يزيد المُكْتَب المؤَدِّب عليه من لا يفرح به، قال ابن الجوزي (الموضوعات: ٣٥٣/١): "وقد رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري عن عبد الرزاق مثله سواء، إلا أنه قال «**فَمَنْ أَرَادَ الحُكْمَ فَلِيَأْتِ البَّابَ**»، هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه". قلت: قد سرقه أحمد بن طاهر المصري، لذا قال عنه الدارقطني وابن عدي وابن حبان: "يكذب"[٢٥١].

• **الطريق الثاني**: من طريق علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:

رواه الدارقطني (المؤتلف والمختلف: ٦٢٥/٢)، ومن طريقه الخطيب البغدادي (تلخيص المتشابه في الرسم: ١٦١/١)، وابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٨٢/٤٢)، وأبو الحسن شاذان الفضلي في "خصائص علي" (كما في اللآلئ المصنوعة للسيوطي: ٣٠٧/١)، عن محمد بن إبراهيم بن فيروز[٢٥٢] الأنماطي، عن الحسين بن عبيد الله التميمي، عن حُبَيْب بن النعمان، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: حدثني أبي، عن جدي، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله: «**أَنَا مَدِينَةُ الحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ**».

وهو إسناد ضعيف جدًا فيه مجهولان، أحدهما سرق الحديث.

---

(٢٥١) سؤالات السلمي للدارقطني(١٢٧)، والضعفاء والمتروكون له(٥٤)، الكامل لابن عدي(٣٢٣/١)، والمجروحين لابن حبان(١٥١/١).

(٢٥٢) لم يعرفه العلامة المعلمي في (حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني: ٢٦٢)؛ لأن نسب في هذا الإسناد لجده (ابن فيروز) خطأ بالفاء، والصحيح بالنون: (ابن نَيْرُز)، وثقه الدارقطني، وذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. وقال الذهبي: "الشيخ المسند الصدوق". انظر: سنن الدارقطني(٣٤٢/٣-٢٧٠٩)، تاريخ بغداد للخطيب(٤٢٤/١)، سير أعلام النبلاء لذهبي(٨/١٥).

الأول: الحسين بن عبيد الله التميمي:

قال العقيلي عنه - وتبعه الذهبي، والمعلمي[٢٥٣] -: "لا يتابع على حديثه، وهو مجهول بالنقل"[٢٥٤].

واستظهر ابن حجر أنه هو نفسه الحسين بن عبيد الله العجلي الذي قال عنه الدارقطني: "كان يضع الحديث". وقال عنه ابن عدي: "يشبه أن يكون ممن يضع الحديث"[٢٥٥].

الثاني: حُبَيْب بن النعمان:

جهله كذلك الخطيب البغدادي، والذهبي، وابن ناصر الدمشقي، والمعلمي[٢٥٦].

وقال عبد الغني بن سعيد - وتبعه ابن ماكولا، وابن ناصر الدمشقي -: "له مناكير"[٢٥٧].

---

(٢٥٣) ميزان الاعتدال(١/٥٤٠)، حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٢٦٢). قال المعلمي: "وهو مجهول واه".

(٢٥٤) الضعفاء الكبير(١/٢٥٢)، وانظر: لسان الميزان(٣/١٨٣).

(٢٥٥) لسان الميزان(٣/١٨٣، ١٨٤). وانظر: سنن الدارقطني(١/١٣٢)، علل الدارقطني(٥/٣٤٦)، الكامل لابن عدي(٣/٢٣٩).

(٢٥٦) تلخيص المتشابه للخطيب(١/١٦١)، المغني في الضعفاء للذهبي(١/١٤٩)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدمشقي(٣/١٠٠)، حاشية المعلمي على الفوائد المجموعة للشوكاني(٢٦٢). وقال المعلمي: "شيعي مجهول، ذكر في (اللسان) أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة".

(٢٥٧) المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي(١/٣١٠)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدمشقي(٣/١٠٠)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف(٢/٢٩٤).

قال الحافظ ابن كثير: "وساقه ابن عساكر بإسناد مظلم عن جعفر الصادق، عن أبيه، عن جده، عن جابر بن عبد الله، فذكره مرفوعًا"(٢٥٨).

٣- حديث أنس رضي الله عنه، جاء عنه من طريقين:

• **الطريق الأول**: من طريق الحسن بن تميم بن تمام:

روى حديثه ابن عساكر(٣٢١/٤٥)، من طريق عمر بن محمد بن الحسين الكرخي، عن الحسين بن محمد بن يعقوب البرذعي، عن أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة، عن أبيه، عن الحسن بن تميم بن تمام، عنه مرفوعًا بلفظ: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَأَبُوْ بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانَ سُوْرُهَا، وَعَلِيٌّ بَابُهَا**».

وهذا إسناد مظلم، فيه من لم أقف له على ترجمة أصلاً، فلعل أحدهم ركّب هذا الإسناد على أنس رضي الله عنه.

ولذا قال ابن عساكر بعد تفرده بروايته: "منكر جدًا إسنادًا ومتنًا".

وقال الألباني: "بل باطل ظاهر البطلان، من وضع بعض جهلة المتعصبين"(٢٥٩).

• **الطريق الثاني**: من طريق حميد الطويل:

روى حديثه محمد بن حمزة الفقيه "أحاديثه -٢/٢١٤" (كما في السلسلة الضعيفة: ٥٢٨/٦ -٢٩٥٥)، عن محمد بن جعفر الشاشي، عن أبي صالح أحمد بن مزيد، عن منصور بن سليمان اليمامي، عن إبراهيم بن سابق، عن عاصم بن علي، عن حميد الطويل عنه، دون قوله: «**فَمَنْ أَرَادَ**»، وزاد: «**وَحْلقَتُهَا مُعَاوِيَةُ**».

وهو إسناد مظلم بالمجاهيل كسابقه.

---

(٢٥٨) البداية والنهاية(٣٩٦/٧).

(٢٥٩) السلسلة الضعيفة(٥٢٩/٦).

قال الألباني بعد تخريجه: "وهذا إسناد ضعيف مظلم، من دون عاصم بن علي لم أعرف أحدًا منهم. . . ولست أشك أن بعض الكذابين سرق الحديث من أبي الصلت، وركب عليه هذه الزيادة انتصارًا لمعاوية رضي الله عنه بالباطل، وهو غني عن ذلك". .

٤ - حديث أبي ذرٍ رضي الله عنه:

روى حديثه الديلمي (كما في اللآلئ المصنوعة للسيوطي: ٣٠٧/١)، من طريق محمد بن علي بن خلف العطار، عن موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن عبد المهين بن العباس، عن أبيه، عن جده سهل بن سعد، عن أبي ذر مرفوعًا بلفظ: «**عَلِيٌّ بَابُ عِلْمِي، وَمُبَيِّنٌ لأُمَّتِي مَا أُرْسِلْتُ بِهِ مِنْ بَعْدِي، حُبُّهُ إِيمَانٌ وَبُغْضُهُ نِفَاقٌ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ رَأْفَةٌ**».

وهذا إسناد تالف يرويه من لا يعرف[٢٦٠]، عن ثلاثة متروكين:

الأول: محمد بن علي بن خلف العطار.

اتهمه ابن عدي[٢٦١] عند ذكر حديثٍ له، ثم قال: "عنده من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي من محمد بن علي بن خلف"[٢٦٢]. وترجمه الخطيب ولم ينقل قول ابن عدي في ترجمته على عادته، بل نقل قول محمد بن منصور عنه: "كان ثقة مأمونًا، حسن العقل"[٢٦٣]. فأشار ابن

---

(٢٦٠) قال المعلمي (حاشية الفوائد المجموعة: ٣١٠): "فيه من لم أعرفه، عن محمد بن علي بن خلف العطار".

(٢٦١) ذكر ذلك الذهبي(المغني في الضعفاء: ٦١٦/٢) فقال: "اتهمه أبو أحمد بن عدي".

(٢٦٢) الكامل(٢٣٦/٣).

(٢٦٣) تاريخ بغداد(٢٦٩/٣).

حجر أنه خفي عليه كلام ابن عدي؛ لأن ابن عدي لم يفرد العطار بترجمة، بل ذكر ذلك في ترجمة شيخه[٢٦٤].

ولذا قال المعلمي: "متهم"[٢٦٥].

الثاني: موسى بن جعفر بن إبراهيم الجعفري.

قال العقيلي: "في حديثه نظر"[٢٦٦].

وقال ابن حجر بعد نقل كلام العقيلي: "تفرد عن مالك بخبر منكر جدًا"[٢٦٧].

وقال المعلمي: "تالف"[٢٦٨].

الثالث: عبد المهيمن بن عباس.

قال النسائي: "متروك الحديث"[٢٦٩].

قال ابن حبان: "ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليه من كثرة وهمه، فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"[٢٧٠].

٥ - **حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه**، ولم يوقف له على إسناد:

فقد ذكر حديثه الديلمي (فردوس الأخبار: ١/ ٧٦ -١٠٨) بلا إسناد، بلفظ: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَأَبُوْ بَكْرٍ أَسَاسُهَا، وَعُمَرُ حِيْطَانُهَا، وَعُثْمَانَ سَقْفُهَا، وَعَلِيٌّ بَابُهَا. لاَ تَقُولُوا فِي أَبِيْ بَكْرٍ وَعلِيٍّ وَعُثْمَانَ إِلاَّ خَيْرًا**».

---

(٢٦٤) لسان الميزان(٧/ ٣٥٧).

(٢٦٥) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣١٠).

(٢٦٦) الضعفاء الكبير(٤/ ١٥٥).

(٢٦٧) لسان الميزان(٨/١٩٣).

(٢٦٨) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣١٠).

(٢٦٩) الضعفاء والمتروكون(٧٠).

(٢٧٠) المجروحين(٢/١٤٩).

والظاهر أنه من وضع إسماعيل بن علي بن المثنى الاسترابادي الواعظ، فقد روى ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٢٠/٩) في ترجمته، قال: "أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب، حدثني أبو الفرج الإسفرايني بلفظه غير مرة، قال كان ابن المثنى يعظ بدمشق، فقام إليه رجل، فقال: أيها الشيخ! ما تقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»؟ فقال: فأطرق لحظة، ثم رفع رأسه، وقال: نعم، لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدرًا في الإسلام، إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَأَبُوْ بَكْرٍ أَسَاسُهَا، وَعُمَرُ حِيْطَانُهَا، وَعُثْمَانَ سَقْفُهَا، وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»".

قال الخطيب وابن عساكر عن إسماعيل بن علي الواعظ هذا: غير ثقة[٢٧١].

وقال الحافظ ابن طاهر: "بان كذبه، ومزقوا حديثه"[٢٧٢].

وقال الحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزى عنه: "هذا كذاب ابن كذاب، لا يكتب عنه ولا كرامة، تبينت ذلك في حديثه وحديث أبيه، يركب المتون الموضوعة على الأسانيد الصحاح"[٢٧٣].

الحكم على الحديث:

تبين من التخريج صحة ما قرره قدماء نقاد الحديث الكبار حين حكموا على حديث ابن عباس رضي الله عنه بأنه لا أصل له، ولا يثبت بوجه من الوجوه لتفرد الكذابين والمتروكين والمجاهيل به، وألحقوا به كل ما روي عن غيره

---

(٢٧١) تاريخ بغداد(٣١٣/٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر(١٣٢/١٣).

(٢٧٢) انظر: تاريخ الإسلام(١٧٢/٣٠)، ولم يذكر كلمة "بان كذبه" في لسان الميزان(١٥١/٢).

(٢٧٣) ذكره السمعاني عنه(الأنساب: ٨٣/٣). وانظر: لسان الميزان(١٥١/٢).

بهذا المتن، فقال يحيى بن معين: "ليس له أصل، كذب"[٢٧٤]. وعلّق على قوله هذا هذا الإمام أحمد فقال: "ما أراه إلا صدق"[٢٧٥]. ولمّا سئل عنه مرة أخرى: "ما سمعنا بهذا"[٢٧٦]. قال أبو زرعة الرازي: "كم من خلق قد افتضحوا فيه! "[٢٧٧]. وقال الحافظ مطيّن: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه"[٢٧٨]. وقال ابن حبان: "هذا شيء لا أصل له. . . وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن أقلب إسناده"[٢٧٩]. وقال ابن عدي: "والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه"[٢٨٠]. وأقرهما الدارقطني، فقال: "سرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية"، ثم ساق أسماء من سرقه[٢٨١]. وكذا ابن القيسراني، وقال: "وهذا الحديث مما وضعه على أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، ولم يحدث به قط ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية. وقد سرقه منه جماعة من الكذابين"[٢٨٢]. وقال ابن عساكر بعد ذكر طرق للحديث: "كل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يُعرف بأبي الصلت عبد السلام بن

---

(٢٧٤) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله(٩/٣). وانظر سؤالات ابن الجنيد(٢٨٤)، المنتخب من علل الخلال(٢٠٨/١).

(٢٧٥) الجرح والتعديل(٩٩/٦).

(٢٧٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي(١٢٩).

(٢٧٧) الضعفاء لأبي زرعة الرازي الضعفاء (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٥٢١/٢).

(٢٧٨) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(١٨٢/٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر(٣٨١/٤٢).

(٢٧٩) المجروحين لابن حبان(١٥١/٢).

(٢٨٠) الكامل(١٣١/٦).

(٢٨١) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان(١٧٩).

(٢٨٢) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني(١٣٧).

صالح الهروي"[٢٨٣]. وسئل البخاري عن حديث جابر رضي الله عنه، فلم يعرفه، وأنكره[٢٨٤]. ونقلوا عن أنه قال: "حديث منكر، وليس له وجه صحيح"[٢٨٥]. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب منكر"[٢٨٦]. قال الدارقطني عنه أيضًا: "والحديث مضطرب غير ثابت"[٢٨٧]. وقال العقيلي: "ولا يصح في هذا المتن حديث"[٢٨٨]. وقال أبو الفتح الأزدي: "لا يصح في هذا الباب شيء"[٢٨٩]. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: "هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه"[٢٩٠]. الوجوه"[٢٩٠].

- أما بعض المتأخرين فبرغم تتابع عامة أئمة النقد على الحكم عليه بأنه لا أصل له، فقد استروحوا لتساهل الحاكم المبني على الوهم، فدفع بعضهم عن الحديث حكم الوضع، وتساهل آخرون فحكموا عليه بالقبول دون النظر لمأخذ الأئمة، فحسنوه أو صححوه، فمن هؤلاء:

الحافظ العلائي الذي قال بعد إيراد كلام ابن معين في المتابعات لأبي الصلت الهروي: "قد برئ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث، وأبو معاوية الضرير ثقة حافظ يحتج بأفراده، كابن عيينة وغيره، وليس هذا الحديث

---

(٢٨٣) في تاريخ دمشق(٤٢/٣٨٠).

(٢٨٤) علل الترمذي الكبير(ترتيبه: ٣٧٥).

(٢٨٥) نقله عنه الزركشي في(اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: ١٦٣)، والسخاوي في(المقاصد الحسنة: ١٧٠).

(٢٨٦) سنن الترمذي(٥/٦٣٧).

(٢٨٧) العلل(٣/٢٤٨).

(٢٨٨) الضعفاء الكبير للعقيلي(٣/١٤٩).

(٢٨٩) انظر: البداية والنهاية(٧/٣٩٦).

(٢٩٠) الموضوعات لابن الجوزي(١/٣٥٣).

من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول. . . وقد حسنه الترمذي، وصححه غيره. وله باب من تكلم على حديث «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ**» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين، فالحكم عليها بالوضع باطل قطعًا. وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعًا لغرابته لا لبطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه. وللحديث طريق أخرى رواها الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري، عن محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك بن عبد الله، عن سلمة بن كهيل، عن، سويد بن غفلة، عن أبي عبد الله الصنابحي، عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أَنَا دَارُ الحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»، وتابعه أبو مسلم الكجي وغيره في روايته عن محمد بن عمر بن الرومي. ومحمد هذا روى عنه البخاري في غير الصحيح، ووثقه ابن حبان. وضعفه أبو داود. وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: (هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا عن شريك، ولم يذكر فيه الصنابحي، ولا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك). قلت: فلم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي، وشريك هذا احتج به مسلم، وعلق له البخاري، ووثقه يحيى بن معين والعجلي، وزاد حسن الحديث. وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدًا قط أورع في علمه من شريك. فعلى هذا يكون تفرده حسنًا، ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب (المزيد من متصل الأسانيد). والحاصل: إن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى

درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفًا، فضلاً عن أن يكون موضوعًا. ولم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعنًا مؤثرًا في هذين السندين"[٢٩١].

وقال ابن حجر متعقبًا حكم الذهبي بوضعه: "وهذا الحديث له طرق كثيرة في (مستدرك) الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع"[٢٩٢].

وقال أيضًا: "هذا الحديث أخرجه الحاكم في (المستدرك)، وقال: (إنه صحيح)، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي فذكره في (الموضوعات)، وقال: إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معًا، وإن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولاً، ولكن هذا هو المعتمد في ذلك"[٢٩٣].

وقال السخاوي: "وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن"[٢٩٤].

وقال الشوكاني ونقل كلام ابن حجر الأخير في التوسط بين الحاكم وابن الجوزي: "وهذا هو الصواب؛ لأن يحيى بن معين، والحاكم قد خولفا في توثيق أبي الصلت ومن تابعه، فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحًا، بل حسنًا لغيره، لكثرة طرقه كما بيناه، وله طرق أخرى ذكرها صاحب (اللآلئ) وغيره"[٢٩٥].

---

(٢٩١) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح(٥٣).

(٢٩٢) لسان الميزان(٤٦٥/٢).

(٢٩٣) نقله السيوطي(اللآلئ المصنوعة: ٣٠٦/١، جامع الأحاديث بترقيم الشاملة آليا: ١١٧/٣١-٣٣٩١٦).

(٢٩٤) المقاصد الحسنة(١٧٠).

(٢٩٥) الفوائد المجموعة(٣١٠).

وأما السيوطي فقد زاد التساهل كعادته، فقال بعد نقل كلام ابن حجر الأخير في تحسين الحديث: "وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهرًا إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في (تهذيب الآثار)، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة"(٢٩٦).

الموازنة بين المنهجين:

ولا شك أن فيما ذكره هؤلاء الحفاظ المتأخرون إهمال كامل لما عليه أئمة النقد من شروط الحديث المقبول، وبيان ذلك في أربعة موازين:

* **الميزان الأول**: في قول العلائي: "قد برئ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث"، وقول ابن حجر في ترجمته: "صدوق له مناكير وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب"(٢٩٧). لا شك أن كل من قال ذلك من المتأخرين تابعوا يحيى بن معين عليه، ودون النظر إلى حجة سائر النقاد الذين ظهر لهم أن يحيى قد خالف المنهج النقدي المعروف عنه بسبب خارج عن هذا المنهج، إذا كان قبل ذلك يسأل عن حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فيقول: "ما هذا الحديث بشيء"(٢٩٨)، و في رواية: "فأنكره جدًا"(٢٩٩)، ويصرح بأنه لا يعرفه إلا من طريق أبي الصلت، فيقول: "ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه"(٣٠٠). ويقول في

(٢٩٦) جامع الأحاديث بترقيم الشاملة آليا: ٣٣٩١٦-١١٧/٣١)، وانظر: كنز العمال(١٣/١٤٩-٣٦٤٦٤).

(٢٩٧) تقريب التهذيب(٣٥٥).

(٢٩٨) ذكره الخطيب(تاريخ بغداد: ١١/٥٠) من رواية عبد الخالق بن منصور.

(٢٩٩) ذكره الخطيب(المرجع السابق: ١١/ ٢٠٥) من رواية منصور يحيى بن أحمد بن الشيباني.

(٣٠٠) سؤالات ابن الجنيد (٣٦٠).

موضع آخر: "هذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها"[٣٠١]، ويقول: "ليس له أصل، كذب عن الأعمش"[٣٠٢]. ويوافقه الإمام أحمد بن حنبل على ذلك، فيقول: "ما أراه إلا صدق"[٣٠٣]. ثم يستدل الإمام أحمد على تحمّل أبي الصلت لعهدة هذا الحديث بكونه تفرد بمناكير سمعها خلاف هذا الحديث فلم يسمعه أحمد أصلاً، فإنه لّما سئل عن هذا الحديث: هذا الذي تنكر عليه؟ ، فقال: "غير هذا، أما هذا فما سمعنا به. وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها ولم نسمعها"[٣٠٤]. فكيف بعد ذلك يبرأ أبو الصلت عبد السلام الهروي بمتابعة الفيدي، وهو رجل مجهول لا يعرف؟ وبرواية مضطربة عنه كما مرّ، هذا مع تتابع أئمة النقد وحفاظ الدنيا كأبي زرعة ومطين والعقيلي وأبو الفتح الأزدي وابن حبان والدراقطني وابن عدي وابن عساكر وابن القيسراني[٣٠٥] على استنكار الحديث، وموافقة الإمام أحمد، على أن أبا الصلت هو المتهم به، وكل من حدّث به فقد سرقه منه. وكأني بالحافظ مطيّن محمد بن عبد الله - وهو متأخر عن زمن يحيى بن معين - أراد أن يرد هذه الدعوى حين قال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحدٌ"[٣٠٦]. خاصة مع ثبوت تفرد أبي الصلت بأحاديث أخرى نص النقاد كابن عدي والدارقطني أن أبا الصلت هو

---

(٣٠١) المرجع السابق(٣٨٥).

(٣٠٢) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله(٩/٣). وانظر سؤالات ابن الجنيد(٢٨٤)، المنتخب من علل الخلال(٢٠٨/١).

(٣٠٣) الجرح والتعديل(٩٩/٦).

(٣٠٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي(١٢٩). ومن طريقه الخطيب(تاريخ بغداد: ٤٨/١١)

(٣٠٥) تقدم النقل عنهم قريبًا.

(٣٠٦) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(١٨٢/٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر(٣٨١/٤٢).

المتهم بوضعها، وهو الابتداء فيها[٣٠٧]. لذا قال الحافظ الذهبي - الذي يمثل حقيقة منهج النقاد القدماء هنا بخلاف العلائي ومن تابعه – في دفاع يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي: "جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا بارًا بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائمًا، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهاه"[٣٠٨]. وكذا العلامة المعلمي حين يعلق على كلام ابن حجر في نقده لتكذيب العقيلي لأبي الصلت، فيقول: "وأتعجب من الحافظ ابن حجر: يذكر في ترجمة عليّ بن موسى من (التهذيب) تلك البلايا وأنه تفرد بها عنه أبو الصلت[٣٠٩]، ثم يقول في ترجمة عليّ من (التقريب): (صدوق والخلل ممن روى عنه)[٣١٠]. والذي روى عنه هو أبو الصلت. ومع ذلك يقول في ترجمة أبي الصلت من (التقريب): (صدوق له مناكير وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب)[٣١١]. ولم ينفرد العقيلي، فقد قال أبو حاتم: (لم يكن بصدوق)[٣١٢]. وقال ابن عدي: (له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت، وهو متهم فيها)[٣١٣]. وقال الدارقطني: (روى حديث

---

(٣٠٧) الكامل(٢٥/٧). وانظر: تاريخ بغداد للخطيب(٥١/١١).

(٣٠٨) سير أعلام النبلاء(٤٤٧/١١).

(٣٠٩) انظر: تهذيب التهذيب(٧/ ٣٨٩).

(٣١٠) انظر: تقريب التهذيب(٤٠٥).

(٣١١) انظر: المرجع السابق(٣٥٥).

(٣١٢) قال ابن أبي حاتم(الجرح والتعديل: ٤٨/٦): "سألت أبي عنه، فقال: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف. ولم يحدثني عنه. وأما أبو زرعة، فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت. وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه".

(٣١٣) الكامل(٢٥/٧).

«الإِيْمَانُ إِقْرَارُ القَوْلِ»، وهو متهم بوضعه)[٣١٤]. وقال محمد بن طاهر: (كذّاب)[٣١٥]"[٣١٦]. وقال أيضًا: "من يأبي أن يكذّبه يلزمه أن يكذّب علي بن موسى الرضا، وحاشاه"[٣١٧].

* **الميزان الثاني**: في قول العلائي: "وأبو معاوية الضرير ثقة حافظ يحتج بأفراده، كابن عيينة وغيره"، وقوله: "وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعًا لغرابته لا لبطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه". إهدار كامل لقواعد أئمة النقد في نقد المتن، إذ أن الحديث الذي لا يشتهر من طريق الثقات، ولا يعرف مخرجه لا يقبل عند أئمة النقد، ولو رواه الإمام مالك ويحيى بن سعيد، وكان ظاهر إسناده الصحة، لذا قال أبو داود: "إنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًا، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد"[٣١٨]. فالأئمة النقاد يحفظون في صدورهم أحاديث ابن عباس رضي الله عنه كله، وكذا أحاديث الرواة عنه كمجاهد وغيره، بل حديث الرواة عن مجاهد كالأعمش، فلو روى أحدهم حديثًا عن الأعمش، عن مجاهد، ابن عباس، وهو ليس من حديث الأعمش عن مجاهد، ولا من حديث مجاهد عن ابن عباس، ولا من حيث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم،

---

(٣١٤) انظر: تاريخ بغداد للخطيب(٥١/١١).

(٣١٥) تذكرة الحفاظ (١٧).

(٣١٦) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٢٦٢).

(٣١٧) المرجع السابق(٣٠٨).

(٣١٨) رسالة أبي داود إلى أهل مكة(٢٩).

فهم يحكمون عليه بأنه لا أصل له[٣١٩]، فإذا جاء من يرويه رد عليه كائنًا من كان، فإن كان ضعيفًا اتهموه، وإن كان ثقة وهموه، لذا قال المعلمي: "إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا له علة قادحة مطلقًا حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقًا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر. . . وحجتهم في هذا، بأن عدم القدح في العلة مطلقًا، إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكرًا، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها، وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب، بأن تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا ما لا يحصى من الأحاديث مع وجودها فيها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق"[٣٢٠]. كيف وهذا الحديث الذي يذكر العلائي أن علته تفرد أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، لم يثبت عنه أصلاً - كما نص أئمة الدنيا في النقد - بل رواه عنه متروك متهم، وآخر مجهول سارق؟ ولو ثبت عنه، لكان توقفه عن التحديث به كافٍ لبيان بطلانه عنده ومعرفته بشذوذه لا كما قال العلائي إنما سكت لغرابته لا لبطلانه.

---

(٣١٩) قال الأثرم (انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل لحاكم: ٣٢، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي(١٩٢/٢): "رأى أحمد بن حنبل يحيي بن معين رحمهما الله بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه، فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله! أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت إنما هي عن أبان لا عن ثابت".

(٣٢٠) مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني(١٢).

* **الميزان الثالث**: في قول العلائي: "وللحديث طريق أخرى"، وقول ابن حجر: "هذا الحديث له طرق كثيرة في (مستدرك) الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل"، فيقال: إذا كان أئمة النقد يردون أحاديث الثقات وزياداتهم التي تفردوا بها ولم تشتهر عن شيوخهم إذا لم يعرف مخرجه ولو كان عن مالك ويحيى بن سعيد - كما تقدم قريبًا - فكيف وهذا الحديث التي يذكر العلائي وابن حجر أن له طرقًا، تفرد به الضعفاء والمجاهيل والمتروكون؟ كأمثال أبي الصلت الهروي ومحمد الفيدي عن أبي معاوية، ومحمد بن عمر بن الرومي وعبد الحميد بن بحر عن شريك القاضي، وهم لا يجرون في مضمار الإمام مالك ويحيى بن سعيد، ولذا فإن أئمة النقد حينما نصوا على أنهم لا يعرفون هذا الحديث - مع تقرير أكثرهم أن الحديث لأبي الصلت الهروي هو المتهم به، وكل من رواه فإنه سرقه منه - فإنهم يرتكزون على الحفظ العظيم للأسانيد[٣٢١]، والمعرفة لمخارجها عن أصحابها، بل ويعرفون أن الحديث لفلان، وليس لفلان، ومن ذلك ما ذكر ابن أبي حاتم في حديث يرويه موسى بن أعين، عن عبيد الله بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ وَالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ - حَتَّى ذَكَرَ سِهَامَ الخَيْرِ - فَمَا يُجْزَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِلاَّ قَدْرِ عَقْلِهِ**»، والإسناد ظاهره الصحة، فقال: "حدثنا عبد الرحيم بن شعيب، قال: حدثنا ابن أبي الثلج؛ قال: كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثة، فيقول: هو باطل. ولا يدفعه بشيء، حتى قدم

(٣٢١) قدمنا في "المبحث الأول" قول أبي زرعة الرازي (كما في تاريخ بغداد: ١٨٥/٥) عن الإمام أحمد أنه يحفظ ألف ألف حديث. وقول أبي زرعة (كما في تاريخ بغداد: ٣٣٠/١٠): "إن في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أي كتاب هو، في أي ورقة هو، في أي صفحة هو، في أي سطر هو".

علينا زكريا ابن عدي، فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، فأتيناه فأخبرناه، فقال: هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو". فلم يكن ليحيى بن معين حجة في رده إلا أنه ليس من حديث ابن عمر رضي الله عنه الذي يحفظه، ولا من حديث نافع عن ابن عمر، ولا من حديث عبد الله بن عمرو الرَّقي الثقة عن نافع مولى ابن عمر، ولم يكن يعلم ما سبب الخلل فيذكره، حتى جاء من رواه على الوجه، مبينًا أن هناك من دلّسه، فأسقط إسحاق بن أبي فروة - وهو متروك[٣٢٢] - بين عبد الله بن عمرو ونافع، فصار الحديث مجوّدا[٣٢٣]. قال ابن رجب: "قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم"[٣٢٤]. لذا فحين تقرأ تفخيم العلائي لهذه المتابعات المنكرة للضعفاء والمجاهيل والمتروكين لأجل تحسين الحديث في قوله: "إن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى درجة الحسن المحتج به"، وقول ابن حجر: "الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب" - فنقارن ذلك بأقوال الأئمة النقاد، نجد أن

---

(٣٢٢) انظر: الكامل لابن عدي(١/٥٣٠)، ميزان الاعتدال(١/١٩٣).

(٣٢٣) قال السخاوي(فتح المغيث: ١/٢٤١): "وبالتسوية سماه أبو الحسن بن القطان فمن بعده، فقال: سواه فلان. وأما القدماء فسموه تجويدًا ؛ حيث قالوا: جوده فلان، وصورته: أن يروي المدلس حديثًا عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات".

(٣٢٤) شرح علل الترمذي(١/٥٥).

الإمام أحمد قال عن حديث أبي معاوية الذي رواه أبو الصلت فبرأه العلائي منه: "أما هذا فما سمعنا به"[٣٢٥]. وبقول يحيى بن معين: "ليس له أصل، كذب"[٣٢٦]. ثم إجابة البخاري عن حديث شريك الذي جعله العلائي متابعًا حسن الإسناد: بأنه لم يعرفه، وأنكره[٣٢٧]. لتعلم مقدار علم أئمة النقد، حيث إن تعدد الطرق عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين عندهم لا تزيده إلا وهنا على وهن، لذا قال العلامة المعلمي: "أن بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهنا، كأن يكون الخبر في فضل رجال، من كل طريق من طرق كذاب، أو متهم ممن يتعصب له، أو مغفل أو مجهول"[٣٢٨]. وأعجب من ذلك – والله - حين يجعل العلائي - وهو الحافظ - هذه الروايات المضطربة من طرق الضعفاء المختلفة بالزيادة والنقص في إسناد حديث جابر رضي الله عنه - التي لم يعرفها البخاري والترمذي، وحكم عليها الدارقطني بالاضطراب وعدم الثبوت[٣٢٩] - "من باب المزيد من متصل الأسانيد"، وبمثل هذا تعلم صدق قول الذهبي مبينًا عسر معرفة مثل هذه الدقائق على المتأخرين: "وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة - كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود - عاينوا الأصول، وعرفوا عللها. وأما نحن، فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة. وبمثل هذا

(٣٢٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي(١٢٩). ومن طريقه الخطيب(تاريخ بغداد: ٤٨/١١)

(٣٢٦) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله(٩/٣). وانظر سؤالات ابن الجنيد(٢٨٤)، المنتخب من علل الخلال(٢٠٨/١).

(٣٢٧) علل الترمذي الكبير(ترتيبه: ٣٧٥). وانظر: المقاصد الحسنة للسخاوي(١٧٠).

(٣٢٨) الأنوار الكاشفة (٢٥٥).

(٣٢٩) العلل(٢٤٨/٣).

ونحوه، دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في (المستدرك)"[٣٣٠]. وكذا قول ابن حجر عن حديث آخر بعد ذكر دقة الأئمة النقاد القدماء في رد الرواية بالمخالفة مقارنة مع المتساهلين: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد"[٣٣١].

* **الميزان الرابع**: في قول العلائي: "وليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول". فهذا مخالف للمنهج العلمي والعقلي من وجهين:

الوجه الأول: أنه مناف لأصول النقد العلمي عند أئمة النقد، لأنه لما قبل أهل الأصول زيادة الثقة مطلقًا إذا لم تناف المتن، لأنهم ينظرون للزيادة نظرة فقهية بحته من حيث صحة المعنى من عدمه، أبي ذلك أئمة النقد فتعاملوا مع الزيادة - ولو كانت لثقة حافظ - كتعاملهم مع الأصل، فلا تقبل حتى تقوم القرينة على أن الثقة الحافظ قد حفظها: بأن يكون أتقن من زادها أو يتابع عليها، وإلا توقفوا في قبولها، لأنه لا يجوز أن يدخل في كلام رسول الله - وهو وحي – ما ليس منه، ولو كان مدرجًا من كلام أفضل الصحابة كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والأصل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الاحتياط[٣٣٢]، خاصة أن النظر العقلي فضلاً عن الواقعي النظري يثبت أن جميع الثقات الحفاظ وقع منهم الوهم في بعض حديثهم، لذا قال ابن حجر عن (زيادة

---

(٣٣٠) الموقظة في علم مصطلح الحديث(٤٦).

(٣٣١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٧٢٦/٢).

(٣٣٢) قال عبد الرحمن بن مهدي (كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٥/٢): "خصلتان لا يستقيم فيهما: حسن الظن، الحكم والحديث".

الثقة): "والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة"(٣٣٣).

وتوسع ابن رجب في إيراد تلك النقول عن الأئمة ثم قال: "وقد صنف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفًا حسنًا سماه (تمييز المزيد في متصل الأسانيد)، وقسمه قسمين: أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد، وتركها. والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها. ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب (الكفاية) للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقًا، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء. وهذا يخالف تصرفه في كتاب (تمييز المزيد)"(٣٣٤).

الوجه الثاني: أن قول العلائي: "وليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول" يقلب عليه، فيقال: بل هو مخالف للمعقول كما أنه مخالف للمنقول، بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في رد شافٍ ماتع، فقال: "إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه، ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وبين أنه موضوع من سائر طرقه، والكذب يعرف من نفس متنه لا يحتاج إلى النظر في إسناده؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان «**مَدِينَةُ الْعِلْمِ**» لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحدًا، بل يجب أن

---

(٣٣٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(٢١٢).

(٣٣٤) شرح علل الترمذي(٦٣٧/٢).

يكون المبلغ عنه أهـل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن وتلك القرائن إما أن تكون منتفية، وإما أن تكون خفية عن كثير من الناس، أو أكثرهم، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنة المتواترة، بخلاف النقل المتواتر الذي يحصل به العلم للخاص والعام. وهذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل ظنه مدحًا، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين، إذ لم يبلغه إلا واحد من الصحابة، ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير طريق علي رضي الله عنه، أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئا قليلاً، وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة، ومع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلاً عن خلافة علي، وكان أفقه أهل المدينة وأعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر. . . وأما ما يرويه أهل الكذب والجهل من اختصاص علي بعلم انفرد به عن الصحابة فكله باطل وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قيل له: «**هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ فَقَالَ: لاَ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلاَّ فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللَّهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. وكان فيها عقول الديات – أي أسنان الإبل التي تجب فيه الدية – وفيها فكاك الأسير وفيها لا يقتل مسلم بكافر**»[٣٣٥]. وفي لفظ: «**هَلْ عَهِدَ إِلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ**»[٣٣٦]، فنفى ذلك، إلى غير ذلك من الأحاديث عنه التي تدل

(٣٣٥) رواه البخاري(٤/٦٩-٣٠٤٧)، ومسلم(١/٨٦-٧٨).

(٣٣٦) هذا لفظ أحمد(٢/٢٨٦-٩٩٣)، وأبو داود(٤/١٨٠-٤٥٣٠)، والنسائي(٨/١٩-٤٧٣٤).

على أن كل من ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بعلم فقد كذب عليه"[٣٣٧]. وقال المعلمي بعد بيان ضعف طرق الحديث من حيث النقد الحديثي: "المقام الثالث: النظر في متن الخبر، كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال، والله المستعان"[٣٣٨]. وبهذا يعرف معيار علم الأئمة النقاد كالإمام أحمد، وابن معين، وأبي زرعة، والبخاري، والترمذي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم، في حكمهم على طرق الحديث المختلفة مقارنة بقول المتأخرين كالعلائي حين قال: "فالحكم عليها بالوضع باطل قطعًا"، وكذا قول ابن حجر: "فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع". لأن تعدد الطرق عند أئمة النقد لا تزيده إلا وهنًا على وهن لتفرد السراق به من المجاهيل والضعفاء والمتروكين، كما قال المعلمي آنفًا: "أن بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهنا، كأن يكون الخبر في فضل رجال، من كل طريق من طرق كذاب، أو متهم ممن يتعصب له، أو مغفل أو مجهول"[٣٣٩].

(٣٣٧) مجموع الفتاوى(٤/٤١٠).

(٣٣٨) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني(٣٠٨).

(٣٣٩) الأنوار الكاشفة (٢٥٥).

خاتمة البحث

أ) أهم النتائج:

بعد أن منّ الله علي بإتمام هذا البحث فإن من المناسب أن أبرز أهم النتائج المستفادة منه، وهي تتلخص فيما يأتي:

١ - وجوب معرفة وتطبيق منهج أئمة النقد المتقدمين الذين جمعوا الأحاديث كتابة وحفظًا، ونظروا في أسانيدها وأبانوا عللها، وتكلموا في رواتها، بسعة إطلاع، ويقظة تامة.

٢ - وجوب التسليم لأئمة النقد فيما اتفقوا عليه في باب جرح الرواة، وتصحيح الأخبار وتعليلها، ومراعاة قواعدهم التي تعارفوا عليها في النقد.

٣ - وقع بعض الخلل عند بعض المعاصرين بسبب عدم مراعاة منهج أئمة النقد المتقدمين في قواعد هذا الفن، والاقتصار على ما كتبه مخالفوهم ممن لم يفطنوا إلى دقائق هذا الفنّ وغوامضه.

٤ - حكم أئمة النقد على حديث «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ**. . » بأنه لا أصل له، ولا يثبت بوجه من الوجوه، وخالفهم بعض المتأخرين فتابعوا الحاكم في حكمه المبني على منهجه المتساهل، فحسنوا الحديث أو صححوه، دون النظر لمأخذ أئمة النقد.

٥ - ظهر بعض الخلل في منهج بعض المتأخرين بسبب عدم مراعاتهم لقواعد أئمة النقد في باب تعارض الجرح والتعديل، فأهملوا تتابع أئمة النقد على جرح بعض الرواة جرحًا شديدًا مفسرًا، وقدموا تزكية أحد الأئمة مع اختلاف الأقوال عنه، وطعنه في أصل الرواية.

٦ - ظهر بعض الخلل في منهج بعض المتأخرين في تقوية الحديث الشديد الضعف بطرق واهية متعددة يتفرد بها الضعفاء والمتروكون والمجاهيل، مع إهمال تتابع

أئمة النقد على أن الحديث لا أصل له، تفرد به متهم متروك، وأن كل من رواه فقد سرقه منه، بناء على حفظهم وسعة اطلاعهم على مخارج الحديث وشهرتها عن الصحابة ومن دونهم.

٧ - ظهر بعض الخلل في منهج بعض المتأخرين في تطبيق بعض المصطلحات الحديثية في الحكم على الروايات المضطربة من طرق الضعفاء والمتروكين والمجاهيل، والمختلفة بالزيادة والنقص، أنها من باب "المزيد من متصل الأسانيد"، أو "زيادة الثقة"، مع إهمالهم لحكم أئمة النقد بأنها منكرة لا يعرف لها وجه يعرف.

٨ - ظهر بعض الخلل في منهج بعض المتأخرين في حكمهم على الحديث بالنظر لظاهر الإسناد دون مراعاة لمنهج أئمة النقد الكبار الذين يردون المتون المنكرة، ولو جاءت بأسانيد ظاهرها الصحة، بل يردون بعض المتون بأسانيد صححوا متونًا كثيرة من طريقها.

ب) التوصيات:

١ - وجوب العناية بدراسة علل الحديث على ضوء قواعد أئمة النقد المتقدمين وتجليتها لتقليل الاختلاف الواقع في أحكام المعاصرين على الأحاديث بسبب عدم معرفة طريقة أئمة النقد المتقدمين.

٢ - العناية الأكاديمية في الدراسات العليا بالجامعات ومراكز البحوث بالدراسة المتخصصة لمنهج أئمة النقد، مع إفراد كل علم منهم بدراسة خاصة.

٣ - قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بتخصيص أقسام وكراسٍ بحثية لدراسة منهج أئمة النقد المتقدمين، وتفريغ المتقنين في هذا الجانب للتأليف في هذا الموضوع بشكل منهجي موسوعي متكامل يكون نواة لتجلية هذا المنهج.

٤ - الاهتمام من قبل الجامعات ومراكز البحث فيما تم كتابته من البحوث العلمية والرسائل الجامعية في منهج أئمة النقد، والتنسيق العلمي بين تلك الدراسات المتنوعة، والموازنة بين هذه الدراسات لمعرفة المنهج العلمي العام التي سار عليها النقاد، وموضع الاتفاق والاختلاف بينهم.

٥ - طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية التي لم تطبع بعد في هذا المجال، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.

فهرس مراجع البحث

[١] إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة. بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى (١٤١٥) هـ.

[٢] اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، مع حاشية أحمد محمد شاكر.

[٣] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي عبد الله علاء الدين لمغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم.

[٤] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى(١٤١١هـ).

[٥] الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى(٣٨٢ هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره.

[٦] الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب ببيروت، (١٤٠٦هـ).

[٧] البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى(١٤٠٨هـ)، تحقيق: علي شيري.

[٨] تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، دار المأمون للتراث بدمشق، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

[٩] تأريخ الإسلام لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ط: دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق عمر تدمري، وهي الأصل.

[١٠] تاريخ الإسلام لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى(٢٠٠٣ م)، تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف.

[١١] التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الوعي بحلب، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى(١٣٩٧هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

[١٢] تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى(١٤١٧هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا

[١٣] تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي.

[١٤] تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي

[١٥] تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني.

[١٦] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف التجيبي الباجي الأندلسي، دار اللواء للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى(١٤٠٦هـ)، تحقيق د. أبو لبابة حسين.

[١٧] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لأبي الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، مكتبة المنار بعمان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)، تحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي.

[١٨] تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين لابن حبان لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى(١٤١٤هـ)، تحقيق خليل بن محمد العربي.

[١٩] تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ)، تحقيق محمد عوامة.

[٢٠] التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية - تحقيق التراث والترجمة باليمن، الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ)، تحقيق د. شادي بن محمد آل نعمان.

[٢١] تلخيص المتشابه في الرسم لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق، الطبعة الأولى (١٩٨٥م)، تحقيق: سُكينة الشهابي.

[٢٢] تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم.

[٢٣] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة.

[٢٤] تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى (١٣٢٦هـ).

[٢٥] تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن ابن الزكي القضاعي الكلبي المزي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف.

[٢٦] توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لشمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٣م)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

[٢٧] الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية.

[٢٨] جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني) لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، بترقيم الشاملة آليا، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د على جمعة.

[٢٩] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف بالرياض، المحقق: د. محمود الطحان

[٣٠] الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي المعروف ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي ببيروت مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى (١٢٧١هـ).

[٣١] حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني = الفوائد المجموعة للشوكاني

[٣٢] رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، دار العربية ببيروت، تحقيق محمد الصباغ.

[٣٣] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

[٣٤] سنن أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى(١٤٢٤هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة.

[٣٥] سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث السجستاني، المكتبة العصرية ببيروت، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

[٣٦] سنن أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر.

[٣٧] سنن النسائي الصغرى (المجتبى من السنن) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

[٣٨] سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذَهَبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ)، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط

[٣٩] سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين المري بالولاء البغدادي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف.

[٤٠] سؤالات أحمد بن محمد البرقاني للدارقطني، كتب خانه جميلي بلاهور باكستان، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

[٤١] سؤالات محمد بن الحسين السلمي للدارقطني، الطبعة الأولى(١٤٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد و د. خالد الجريسي.

[٤٢] سؤالات حمزة السهمي لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر

[٤٣] شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي الحنبلي، مكتبة المنار بزرقاء الأردن، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

[٤٤] صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

[٤٥] صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي ببيروت. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

[٤٦] الضعفاء لأبي زرعة الرازي ضمن رسالة أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة (١٤٠٢هـ).

[٤٧] الضعفاء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الثقافة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق فاروق حمادة.

[٤٨] الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.

[٤٩] الضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري.

[٥٠] الضعفاء والمتروكون لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ). ، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

[٥١] علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي المعروف بابن أبي حاتم، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ)، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي.

[٥٢] العلل الكبير للترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ببيروت، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي.

[٥٣] العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

[٥٤] العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رواية ابنه عبد الله، الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى(١٤٠٨هـ)، تحقيق الدكتور وصى الله بن محمد عباس.

[٥٥] العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رواية المروذي، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق صبحي البدري السامرائي.

[٥٦] فتح الباري شرح صحيح البخاري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن السَلامي الحنبلي، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، تحقيق مجموعة.

[٥٧] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي لأي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة السنة بمصر، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ)، تحقيق علي حسين علي.

[٥٨] الفوائد المجموعة لمحمد بن علي الشوكاني اليماني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة(١٤٠٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

[٥٩] الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وعبد الفتاح أبو سنة.

[٦٠] الكشف الحثيث عمّن روي وضع الحديث لأبي الوفاء برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد الطرابلسي سبط ابن العجمي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ببيروت، الطبعة الأولى(١٤٠٧ هـ)، تحقيق صبحي السامرائي.

[٦١] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، تحقيق أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم المدني.

[٦٢] كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي بن حسام الشهير بالمتقي الهندي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة (١٤٠١هـ)، تحقيق بكري حياني، و صفوة السقا.

[٦٣] اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، تحقيق صلاح بن عويضة.

[٦٤] اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى(١٤٠٦ هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

[٦٥] لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ)، تحقيق دائرة المعرف النظامية بالهند.

[٦٦] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

[٦٧] مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة (١٤١٦هـ).

[٦٨] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ)، تحقيق د. محمد عجاج.

[٦٩] المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، دار الدعوة بالإسكندرية، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد.

[٧٠] المدلسين لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ابن العراقي، دار الوفاء، الطبعة الأولى(١٤١٥هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد.

[٧١] المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ)، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني

[٧٢] المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

[٧٣] مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين.

[٧٤] مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود، للدكتور محمد عمر بازمول، دار الآثار بمصر، نشر مصورًا على موقع: http: //www. ajurry. com/vb/showthread. php?t=27293

[٧٥] معجم أسامي أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن الإسماعيلي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق د. زياد محمد منصور

[٧٦] معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، الدار الأثرية بالأردن - دار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).

[٧٧] معرفة الرجال رواية ابن محرز لأبي زكريا يحيى بن معين المري بالولاء، البغدادي، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق محمد كامل القصار.

[٧٨] معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ)، تحقيق السيد معظم حسين.

[٧٩] المغني في الضعفاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر.

[٨٠] المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) تحقيق محمد عثمان الخشت.

[٨١] تاريخ أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدوري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف.

[٨٢] المنتخب من علل الخلال لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، دار الراية للنشر والتوزيع، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

[٨٣] من كلام أبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء البغدادي رواية طهمان، دار المأمون للتراث بدمشق، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف.

[٨٤] المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، لحسن فوزي الصعيدي، جامعة عين شمس، الطبعة (١٤٣١هـ).

[٨٥] الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري، دار ابن حزم، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ).

[٨٦] المؤتلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبي عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ)، تحقيق مثنى محمد حميد الشمري، وقيس عبد إسماعيل التميمي.

[٨٧] الموضوعات لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأول ى(١٣٨٦ ، ١٣٨٨هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

[٨٨] الموضوعات لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أضواء السلف، الطبعة الأولى (١٩٩٧م)، تحقيق نور الدين شكري بوياجيلار.

[٨٩] الموقظة في علم مصطلح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة.

[٩٠] ميزان الاعتدال لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي.

[٩١] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، مطبعة سفير بالرياض، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

[٩٢] نسخة الإمام يحيى بن معين وهي من رواية الصوفي عنه، والمعروف بالجزء الأول من الحربيات، جامعة الملك سعود، ١٤١٤هـ، تحقيق ودراسة عصام السناني.

[٩٣] النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، الطبعة الأولي (١٤٠٥هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد أحمد القشقري.

[٩٤] النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي.

Title: Comparison between Approach of Criticism Imams and Contradictors through studying the Hadith "I am the City of Knowledge"

Dr. Essam Abdullah Al-Senani
Dept. of Sunnah
College of Sharia & Islamic Studies
Qassim University

Abstract.

Conclusion

a- The most important results:

After Allah has blessed upon me with the completion of this research ،it is appropriate to highlight the most important findings learned from it ،which are summarized as follows:

1- It is obligated to know and apply the earlier criticism Imams ،who have collected Hadiths in writing and memorizing ،considered their chains of transmission ،clarified their blemishes ،and talked about their narrators with erudition and full vigilance.

2- It is obligated to recognize what agreed on by criticism Imams in the issue of invalidation of narrators and authenticating and defecting of narrations ،with taking care of their rules of criticism known by them.

3- Defect occurred among late persons because of they have not taken care of the approach of earlier criticism Imams in the rules of such science. Rather ،they were limited to what was written by the contradictors ،who did not discern fundamentals and secrets of such science.

4- Criticism Imams judged on the Hadith "I am the city of knowledge …" to have no origin in Hadith Books and never be authenticated by any means whatsoever. Some of late persons contradicted them and followed Al-Hakim in his judgment based on his non-strict approach ،and therefore they judged this Hadith to be good and authenticated it without considering the defect clarified by the criticism Imams.

5- Clear defect occurred in the approach of the late persons when they have not taken care of the rules of earlier criticism Imams in the issue of contradiction of invalidation and authentication. They neglected the succession of criticism Imams in invalidating some narrators strongly and explanatorily ، and they brought forward one of the Imams who was flatterer despite of different opinions about him.

6- Clear defect occurred in the approach of the late persons in strengthening the very weak Hadith with several weak ways narrated by sole weak ،disregarded and unknown narrators ،with neglecting succession of criticism Imams on that this Hadith has no origin and narrated by sole by a suspect disregarded person and that all its narrators had conveyed it from him ،based on their memorization and erudition of origins of Hadiths and their publicity from Companions and their followers.

7- Clear defect occurred in the approach of the late persons in applying some of Hadith Terms to their judgment on disordered narrations from the chain of weak ،disregarded and unknown narrators ، different by increasing or decreasing ،to be from the category of "Hadith with increasing from the connected-chain Hadiths" or "increasing by trustworthy transmitter" ،with neglecting the judgment of criticism Imams to be denounced hadiths have no known means.

8- Clear defect occurred in the approach of the late persons in their judgment on the Hadith by considering the seeming of chain of transmission without taking care of the approach of great criticism Imams who have denied denounced texts even though their chains of transmission are seemingly authenticated ،rather they have denied some texts with chains of transmission by which they have authenticated many other texts.

b- Recommendations:

1- The need for studying the defects of Hadith on the light of the rules of earlier criticism Imams and clarifying them in order to reduce the disagreement occurring in the judgments of contemporary persons on Hadiths because of their lack of knowledge of the way of earlier criticism Imams.

2- Academic care ،in graduate studies in universities and research centers ،of specialized studies of earlier criticism Imams' approach ،with allocating each science of them to special study.

3- Universities and research centers must allocate research sections and departments to study of earlier criticism Imams' approach ،and providing time for experts in such area to write on such subject in fully systematic objective way in order to be the nucleus to shed light on such approach.

4- Paying attention from universities and research centers to the written researches and theses on the earlier criticism Imams' approach ،with scientific coordination among such various studies comparing them in order to identify the general scientific approach used by the critics and points of agreement and disagreement.

5- Printing the unprinted academic theses on such area so that researchers can benefit of and coordinate among them.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (٤)، ص ص ١٦٢٥-١٦٩١، (شوال ١٤٣٦هـ/يوليو ٢٠١٥م)

النصرانية في نيوزلندا

د. علي بن عمر بن محمد السحيباني
الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
في جامعة القصيم

ملخص البحث. جاء البحث لعرض النصرانية في نيوزلندا عرضًا موجزًا، يتبين منه دخول النصرانية إلى نيوزلندا، وطوائفها الموجودة فيها، وأشهر معتقدات تلك الطوائف، وأماكن وجودها، وأعدادها، يكون في هذا العرض بيانًا عامًا للنصرانية في العالم، إذ أن طوائف النصرانية الموجودة في نيوزلندا قريب منها ما يوجد في عامة طوائف النصرانية في العالم.

ولبيان ذلك وإيضاحه جاء هذا البحث بمقدمة ومبحثين:

المقدمة وبينت فيها أهمية الموضوع ومشكلاته، وأنه دراسة عقدية إحصائية أشير فيها لبعض معتقدات فرق النصرانية في نيوزلندا والتي يكون بها التمييز بين فرقها، وفتح باب معرفة النصرانية في غيرها من بلاد العالم، مع التوضيح أن دخول النصرانية لبلد معين، والحرص على نشرها يبين مدى الدعوة إلى التنصير، والمدعو في تلك الطوائف، ومدى انتشار تلك الدعوة، وأماكن تواجدها، كما شملت المقدمة نبذة مختصرة عن دولة نيوزلندا.

أما المبحث الأول: فجاء فيه الحديث عن النصرانية في نيوزلندا، وذلك ضمن عدة مطالب، الأول: التعريف بالنصرانية بإجمال، وبيان بعض معتقداتها وأفكارها، والمطلب الثاني: أهم مصادر النصرانية، وأنه لدى النصارى مصدران أساسيان يستمدون منهما معظم عقائدهم وتشريعاتهم الدينية، هما: أولاً: الكتاب المقدس: ويشتمل على العهد القديم، والعهد الجديد، ويجمعان معًا ويطلق عليهما الكتاب المقدس. ثانيًا: المجامع النصرانية، وهم يؤمنون بكل ما جاء فيها من أمور تشريعية، سواء في العقيدة أو في الأحكام، وذلك على خلاف بينهم في عددها. أما المطلب الثالث فجاء فيه بيان تاريخ النصرانية في نيوزلندا، والذي يعود إلى القرن التاسع الميلادي،